

كراسة الشروط والمواصفات
للمناقصة العامة رقم (3) لسنة 2024/2023م
بشأن عملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية
بأبو خليفة

تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية
الاثنين الموافق 2023/9/11م

عدد صفحات الكراسة: - 40 ورقة A4 بالإضافة إلي CD عليه الآتي: -

- 1- اللوحات التصميمية لعملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة
- 2- جدول الكميات.
- 3- المواصفات الفنية.

قيمة النسخة: 1000 جنيه

المحتويات

| | | |
|----|---|------|
| 6 | مقدمة | 1 |
| 6 | الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس | 1.1 |
| 6 | نبذة عن موضوع المناقصة | 1.2 |
| 6 | نطاق العطاء | 1.3 |
| 6 | الجهات مقدمة العطاء | 1.4 |
| 7 | الشروط العامة | 2 |
| 7 | القانون والقواعد الحاكمة | 2.1 |
| 7 | نوع المناقصة | 2.2 |
| 7 | كراسة الشروط والمواصفات | 2.3 |
| 7 | عنوان مراسلات مقدمي العطاءات | 2.4 |
| 7 | العطاء المنفرد والتحالف | 2.5 |
| 8 | الموافقة على التحالفات | 2.6 |
| 8 | تقديم العطاءات | 2.7 |
| 8 | سريان مفعول العطاء | 2.8 |
| 9 | مدة سريان العطاء | 2.9 |
| 9 | تجزئة المناقصة | 2.10 |
| 9 | معاينة موضوع المناقصة | 2.11 |
| 9 | التأمين | 2.12 |
| 10 | الجدول الزمني لإجراءات المناقصة | 2.13 |
| 10 | الاستفسارات الفنية | 2.14 |
| 11 | اللغة المستخدمة | 2.15 |
| 11 | تاريخ ومكان انعقاد جلسة الاستفسارات | 2.16 |
| 11 | تاريخ ومكان انعقاد جلسة فض المطاريق | 2.17 |
| 11 | التقييم الفني | 2.18 |
| 12 | جدول المحددات الخاصة بالتقييم الفني | 2.19 |
| 13 | فض المطاريق المالية | 2.20 |
| 13 | التقييم المالي | 2.21 |
| 13 | حرية الهيئة في الإلغاء والتعديل | 2.22 |
| 13 | مسئولية الهيئة عن تكاليف العطاءات | 2.23 |
| 13 | أخطار العطاء الفائز والترسية المالية | 2.24 |
| 14 | توقيع العقد | 2.25 |
| 14 | التنازل والتعاقد من الباطن | 2.26 |
| 14 | تعديل المدد والأعمال | 2.27 |
| 14 | التنازل عن العقد | 2.28 |
| 14 | الإخلال بشروط التعاقد | 2.29 |

| | | |
|-----------|--|----------|
| 15 | فسخ العقد تلقائياً | 2.30 |
| 15 | فسخ العقد قبل انتهائه | 2.31 |
| 15 | الالتزام بالقوانين | 2.32 |
| 15 | فض المنازعات | 2.33 |
| 15 | شروط وأحكام أخرى | 2.34 |
| 16 | الشروط الفنية الخاصة للعملية | 3 |
| 16 | نطاق الاعمال المطلوبة | 3.1 |
| 16 | التزامات مقدم العطاء | 3.2 |
| 17 | ضمان الاعمال | 3.3 |
| 17 | طريقة السداد | 3.4 |
| 18 | مدة تنفيذ الاعمال | 3.5 |
| 18 | التنفيذ على الحساب وغرامات التأخير | 3.6 |
| 18 | كميات المقايسة | 3.7 |
| 19 | الحصر والقياس | 3.8 |
| 19 | تحليل الاسعار | 3.9 |
| 19 | طريقة المحاسبة | 3.10 |
| 19 | المستخلصات | 3.11 |
| 19 | صرف الدفعات المقدمة والمستخلصات | 3.12 |
| 20 | صرف المبالغ المعلاة | 3.13 |
| 21 | فحص الأعمال قبل تغطيتها | 3.14 |
| 21 | إزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة | 3.15 |
| 21 | إيقاف العمل والإجراءات التي يتم اتباعها | 3.16 |
| 22 | التشوينات والمعدات | 3.17 |
| 22 | مسئوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الغير | 3.18 |
| 23 | مسئوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الهيئة | 3.19 |
| 25 | الاعمال الاضافية والمستجدة | 3.20 |
| 25 | الاستلام الابتدائي | 3.21 |
| 25 | الاستلام النهائي | 3.22 |
| 26 | وثيقة التأمين | 3.23 |
| 27 | محتويات المظروف الفني | 4 |
| 30 | بيانات الجهة مقدمة العطاء | 4.1 |
| 30 | التعريف بالجهة مقدمة العطاء | 4.1.1 |
| 31 | البيانات المالية للجهة مقدمة العطاء | 4.1.2 |
| 31 | الخبرة وسابقة الأعمال في مجال الأعمال المطلوبة | 4.1.3 |
| 31 | العروض الفنية للأعمال | 4.2 |
| 31 | المرفقات | 4.3 |

| | | | |
|----|-------|--------------------------------------|-------|
| 33 | | محتويات المظروف المالي | 5. |
| 34 | | نماذج تقديم العروض | 6. |
| 34 | | نماذج بيانات الشركة | 6.1 |
| 34 | | نموذج نقطة الاتصال | 6.1.1 |
| 34 | | نموذج سابقة أعمال الجهة مقدمة العطاء | 6.1.2 |
| 34 | | نموذج البنوك التي تتعامل معها الشركة | 6.1.3 |
| 35 | | نموذج خطاب العطاء | 6.2 |
| 37 | | مشروع العقد | 7. |

المصطلحات المستخدمة

| المصطلح | المقصود به |
|----------------------|---|
| الهيئة | الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. |
| مقر الهيئة | المقر الكائن بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة - بجوار شركة العاصمة الإدارية - القاهرة. فاكس: 062-3590003 |
| اللوائح والقوانين | لوائح الهيئة والقوانين المصرية والقرارات التشريعية وكافة اللوائح والقرارات الوزارية والقواعد التنظيمية المصرية ذات الصلة بالمشروع. |
| العرض | ويقصد به المستندات التي يعدها ويقدمها المستثمر طبقاً لكراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الهيئة بما في ذلك أي مستندات مكتوبة وأي مواد أخرى مقدمة منه. |
| العرض المستوفى | العرض المستوفى لجميع المتطلبات المذكورة تفصيلاً في كراسة الشروط المواصفات المعدة من قبل الهيئة. |
| العروض غير المستوفاة | العروض غير المقبولة فنياً |
| الجهة المستفيدة | الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. |
| الجهة مقدمة العطاء | مقدم العطاء يمكن أن تكون شركة أو هيئة أو جهة حكومية. |
| الشروط | هي الشروط العامة والمالية والمواصفات الفنية للأعمال محل الطرح. |

1.1 مقدمة

1.1 الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

هي الهيئة الحكومية المنشأة وفقاً لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم 83 لسنة 2002 والمعدل بقرار بالقانون رقم 27 لسنة 2015 لإدارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وكذلك ستة موائى وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 330 لسنة 2003 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2282 لسنة 2015.

1.2 نبذة عن موضوع المناقصة

في إطار دعم الدولة لمنظومة المناطق الاقتصادية الخاصة صدر القرار الجمهوري رقم (330) لسنة 2015م والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (2282) لسنة 2015 م بإنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بهدف ايجاد هيئة مستقلة قادرة على اقامة وتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والعمل على جذب الاستثمارات اليها واقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية القادرة على المنافسة مع مثيلاتها في العالم. وزيادة حصة مصر في التجارة العالمية و ذلك من خلال توحيد سلطات الادارة ، واداء الاعمال وفقاً لاهلي المستويات العالمية ، وتوفير المرافق والخدمات بارقي المعايير والمواصفات الفنية، وتطبيق النظم والمزايا والاعفاءات الكفيلة باطلاق طاقات الاستثمار والتنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير القوي البشرية المدربة اللازمة لذلك وتهيئة افضل مناخ عمل جاذب للاستثمار ، خاصة في ظل سياسة الانفتاح علي العالم التي تنتهجها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ... ونظرا لحرص الهيئة علي تهيئة المناخ المناسب للعاملين فيها وذلك لحثهم علي انجاز الاعمال المسندة اليهم علي الوجه الاكمل - فقد قامت الهيئة بطرح عملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة التابعة للقطاع الشمالي للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مناقصة عامة بين الشركات المتخصصة في هذا المجال.

1.3 نطاق العطاء

تقديم عطاء متكامل لتنفيذ نظم مكافحة الحريق والانذار وإنشاء نقطة إطفاء طبقا لكراسه الشروط والمواصفات وقوائم الكميات والمقاييس التقديرية والرسومات التصميمية التي تم اعدادها بواسطة استشارى متخصص لتنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة. وتعتبر الشروط والمواصفات الواردة بالأكواد المصرية والأكواد العالمية الحاكمة لنطاق عمل المشروع بجميع اجزاءها أساس التنفيذ مالم يذكر خلاف ذلك صراحة وبإذن كتابى من مهندسى الهيئة.

1.4 الجهات مقدمة العطاء

- الجهات المعنية بالمناقصة هي شركات متخصصة فى مجال أعمال المقاولات وذات خبرة وكفاءة مشهودة فى الأعمال الواردة بالكراسة ويفضل من له/لهم سابقة أعمال مع الحكومة والشركات المملوكة للدولة.
- تطبق على العملية محل الطرح أحكام القانون رقم (182) لسنة 2018 الخاص بتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزري المالية رقم 692 لسنة 2019 والقانون رقم 5 لسنة 2015 بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية فى العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.

2. الشروط العامة

2.1 القانون والقواعد الحاكمة

تطبق الهيئة قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته الصادرة بالقرار بقانون رقم (27) لسنة 2015م وتخضع لأحكام اللوائح الخاصة بها ومنها لائحة المشتريات والأعمال بالهيئة وعلى من يرغب في الاطلاع أو الحصول على نسخة التفضل بتقديم طلب الى ادارة المشتريات بالهيئة.

2.2 نوع المناقصة

المناقصة عامة وتخضع لأحكام لائحة المشتريات الخاصة بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

2.3 كراسة الشروط والمواصفات

على الجهة مقدمة العطاء أن تراجع شروط ومواصفات الكراسة بعناية ودقة، ويتم شراء كراسة الشروط والمواصفات بتقديم الآتي:

- خطاب تقييض من الجهة مقدمة العطاء باسم الشخص الذي سيقوم بشراء الكراسة على أن يكون موقع ومختوم بختم الجهة.
- دفع قيمة شراء الكراسة مقابل إيصال بذلك.

على الجهة مقدمة العطاء التوقيع على كافة صفحات كراسة الشروط والمواصفات وختمها بخاتم الشركة وإعادتها مرفقة بالعرض المقدم منها مع إقرار بأنها درست الشروط والمواصفات جيداً وأنها موافقة على جميع الشروط والمواصفات وملتزمة بها على أن يكون الإقرار موقعاً ومختوماً بختم الجهة مقدمة العطاء.

تعد كراسة الشروط والمواصفات والعرض الفني وكافة الملاحق والمكاتبات المتبادلة بين الهيئة والجهة جزء من العقد الذي سيوقع بين الجهة المسندة وبين الجهة المتعاقدة ومكاملة له.

لا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما يدونه المتقدم من اشتراطات ما لم تقبل الجهة المسندة ذلك كتابياً.

2.4 عنوان مراسلات مقدمي العطاءات

يجب على مقدمي العطاءات أن يقدموا البيانات الخاصة بالعنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم التي سوف ترسل الهيئة عليها كل المراسلات والإشعارات المرتبطة بمستندات العطاء واسم الشخص المحدد للاستلام، ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً له وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه تنتج أثارها القانونية وفي حالة تغيير العنوان يتعين إخطار الهيئة بالعنوان الجديد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وإلا اعتبرت مراسلتها على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

2.5 العطاء المنفرد والتحالف

يجوز لكل شركة أن تقدم عطاء واحد فقط إما بمفردها أو تتحالف مع شركات أخرى، وفي حالة التحالف وعليها أن تخطر الهيئة كتابياً بأنه تحالف مشترك وأنه ينوى تقديم عطاء كتحالف مشترك وأن يقدم بيانات تفصيلية عن المشاركين في هذا التحالف كل ذلك قبل تقديم عطاءه، وعليه يتعين أن يوضح في الطلب الاسم والعنوان الذي يتم مراسلة التحالف المشترك عليه وممثل التحالف الذي سوف يقوم بالتعامل مع الهيئة سواء قبل أو بعد ترسيه تلك المناقصة.

كما يقدم خريطة توضح الهيكل التنظيمي والعلاقات البيئية مع اعضاء التحالف والاشخاص الآخرين والشركات الأخرى وأن يقدم تعهد كتابي بعدم تعديل الهيكل حال الترسية على التحالف المقبول إلا بموافقة كتابية من الهيئة. ويشترط في جميع الحالات عدم اشتراك الشركة المدعوة في أكثر من تحالف أو أن تتقدم بشكل منفرد بالإضافة لتقدمها ضمن تحالف، وهو ما يؤدي لاستبعاد العطاءين من المناقصة.

2.6 الموافقة على التحالفات

يشترط لكي يتقدم أي تحالف مشترك في المناقصة أن يحصل على موافقة مسبقة بذلك من الهيئة، وسوف تمنح الهيئة موافقتها بمحض اختيارها على الطلب المقدم للتجمع المشترك في مدة خمسة أيام عمل من تاريخ اليوم الذي تلقت فيه الهيئة من مقدم العطاء طلب الموافقة الذي يتضمن المعلومات المذكورة في البند السابق.

2.7 تقديم العطاءات

تقديم العطاءات في مظروفين منفصلين:

المظروف الأول: العرض الفني

- يجب أن يستوفي العطاء جميع الشروط والقواعد الفنية المحددة في كراسة الشروط والمواصفات وإلا يعتبر العرض مرفوضاً فنياً.
- يجب أن يتم تسليم العطاء قبل موعد جلسة فض المظاريف (في حالة إرساله بالبريد العبرة تكون بتوقيت استلامه وليس بتوقيت إرساله).

سيتم ذلك تقييم العروض وهو ما قد يتخلله أن تطلب من الشركات استفسارات شفوية أو مكتوبة.

يتم تقييم العروض فنياً وينتهي ذلك الى قرار من لجنة البت بقبول أو برفض العرض.

المظروف الثاني: العرض المالي

يتم فضه في جلسة لاحقة تحدد ويخطر بها من اجتازوا التقييم الفني.

سيتم ذلك الدراسة المالية للعروض ثم مفاوضة الجهة صاحبة أفضل عرض فني / مالي.

تنتهي الاجراءات بالترسية والتعاقد.

يبدأ العد للبرنامج التنفيذي من تاريخ اليوم التالي لإخطار صاحب العطاء الفائز بقبول عطاؤه مالياً.

2.8 سريان مفعول العطاء

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة بكراسة الشروط. وإذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت حق للهيئة دون حاجة إلى إنذار، أو الالتجاء إلى القضاء، أو اتخاذ أية إجراءات، أو إقامة الدليل على حصول ضرر.

2.9 مدة سريان العطاء

يجب ألا تقل مدة الارتباط بالعرض المقدم 90 يوم اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية، وعند انقضاء مدة سريان العطاء قبل الترسية يجوز لمقدمه استرداد التأمين الابتدائي، وفي هذه الحالة يصبح العطاء ملغى وغير نافذ المفعول. فإذا لم يطلب مقدم العطاء ذلك اعتُبر قابلاً لاستمرار مدة سريان الارتباط بعطائه إلى أن يصل للهيئة إخطار منه لسحب التأمين وعدولة عن عطائه.

2.10 تجزئة المناقصة

المناقصة كلاً ولا تقبل التجزئة ويتم الترسية على الشركة صاحبة أقل العطاءات في إجمالي قيمة العرض وفقاً للدراسة المالية التي يتم إجراؤها على العروض المقبولة فنياً.

2.11 معاينة موضوع المناقصة

علي المتقدم للمناقصة معاينة موضوع المناقصة المعاينة التامة النافية للجهالة قبل تقديم عطائه حتي يصل إلي إدراك واضح وتام للظروف المحيطة بالأعمال والخاصة بطبيعة الميناء والأحوال المائية والمناخية وطبيعة العمل ومدى توافر المواد اللازمة لتنفيذ وإستكمال الأعمال وإصلاح أي عيوب فيها والمسالك المؤدية الي الموقع ووسائل الإقامة والإعاشة وبوجه عام يعتبر انه حصل علي جميع المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمخاطر والأحداث الطارئة وكافة الظروف التي قد تؤثر علي عطائه، وسيعتبر انه قد قارن الموقع مع مستندات العطاء وتأكد بنفسه وتحت مسؤوليته من حالة الموقع والعوائق الموجودة والمناسيب الفعلية وأي ظروف أخرى قد تؤثر علي قيامه بتنفيذ العملية طبقاً لنصوص واشترطات مستندات العطاء ويعتبر دخوله المناقصة اقرار منه بدراسة ومعرفة موضوع المناقصة ومعاينته المعاينة التامة النافية للجهالة .

2.12 التأمين

التأمين الابتدائي

التأمين الابتدائي وقدره 250,000 جنيه مصري (فقط وقدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرياً لا غير) ويرفق بالعرض الفني. يكون التأمين باسم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - إما عن طريق السداد من خلال ماكينات التحصيل الإلكتروني الموجودة بالهيئة (P.O.S) أو بشيك مصرفي أو معتمد من المصرف المسحوب عليه أو بخطاب ضمان بنكي غير مقترن بأي شروط أو تحفظات وغير قابل للإلغاء وساري لمدة 6 شهور من تاريخ جلسة فض المظاريف الفنية على أن يكون البنك الصادر منه خطاب الضمان لم يتعد حد إصدار خطابات الضمان المقررة من البنك المركزي.

التأمين النهائي

على مقدم العطاء المقبول أن يودع في فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه تأميناً نهائياً يعادل (5%) من قيمة العطاء المقبول.

➤ وإذا لم يتم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة يحق للهيئة إلغاء العقد دون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات قانونية، ويصبح التأمين الابتدائي في جميع الحالات من حق الهيئة. كما يكون لها الحق أن تخصم قيمة كل خسارة

تلحق بها من أية مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب العطاء المذكور، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الإدارية.

➤ يرد التأمين الابتدائي إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة بعد انقضاء ثلاثون يوماً من تاريخ انتهاء مدة سريان العطاء، أو بعد سداد التأمين النهائي من قبل صاحب العطاء المقبول وذلك خلال ثلاثون يوماً من تاريخ تقديمه لطلب الاسترداد.
لا تدفع جهة الاسناد فوائد على التأمين.

2.13 الجدول الزمني لإجراءات المناقصة

يراعى أن تسير اجراءات المناقصة وفقاً للجدول الزمني التالي: -

| الإجراء | الفترة الزمنية المتوقعة |
|---|---------------------------------|
| تاريخ الإعلان عن المناقصة. | يوم السبت الموافق 2023/08/12م |
| اخر موعد لشراء كراسة الشروط والمواصفات. | يوم الاثنين الموافق 2023/09/11م |
| آخر موعد لتلقي الاستفسارات من الشركات. | يوم الاثنين الموافق 2023/08/28م |
| جلسة مناقشة الاستفسارات المقدمة من الشركات. | يوم الخميس الموافق 2023/08/31م |
| آخر موعد للرد على الاستفسارات وتعديل الكراسة. | يوم الاثنين الموافق 2023/09/4م |
| موعد تلقي العروض وفض المظاريف الفنية. | يوم الاثنين الموافق 2023/09/11م |

وفي حالة رغبة أي صاحب عطاء في تقديم عرضه في وقت سابق للتاريخ المحدد يكون عليه مخاطبة الهيئة من خلال بيانات الاتصال المذكورة أعلاه. وتحتفظ الهيئة بالحق في تأجيل موعد وتاريخ الإغلاق على أن تقوم بإخطار مقدمي العطاءات بوقت كافي. الهيئة لن تلتفت إلى اي عرض يرد إليها بعد تاريخ وموعد تلقي العروض وفض المظاريف الفنية.

2.14 الاستفسارات الفنية

في حالة إذا ما وجد أحد مقدمي العطاءات أي تعارض أو خطأ أو نقص بكراسة الشروط أو إذا كان لديه أي استفسار أو رغبة للاستعلام عن كراسة الشروط يكون عليه إخطار السيد المهندس رئيس الادارة الهندسية بالهيئة - كتابياً، وستقوم الهيئة بالرد على تلك الأسئلة في صورة ملحق إضافي ويؤخذ في الاعتبار إصداره وتوزيعه بعد إنعقاد جلسة الإستفسارات على كل المتقدمين.
يجب توجيه الاستفسارات تليفونيا لأي من ممثلي الهيئة بالقطاع الشمالي وذلك من خلال السيد المهندس / أحمد مصطفى مشهور أو السيد المهندس / احمد علاء عبد العزيز وفق البيانات الآتية: -

| | |
|-------------------|---|
| اسم الشخص المسئول | السيد المهندس / أحمد مصطفى مشهور - السيد المهندس / احمد علاء عبد العزيز |
| البريد الإلكتروني | Ahmed.Mashhour@sczone.eg ، Ahmed.Alaa@sczone.eg |
| هاتف محمول | 01019333539 - 01015907097 |

2.15 اللغة المستخدمة

تكتب العروض الفنية والمالية والمراسلات والاستفسارات والوثائق والعقد الذي سيبرم مع الهيئة باللغة العربية. ويجوز كتابة العرض الفني والمالي باللغتين العربية والإنجليزية معاً، وعند الاختلاف في التفسير تكون اللغة العربية هي اللغة الحاكمة.

2.16 تاريخ ومكان انعقاد جلسة الاستفسارات

لضمان الحيطة والعدالة سيتم عقد لقاء مع الشركات التي قامت بشراء الكراسة (bidders conference) للرد على أي استفسارات قد ترد الى الهيئة كتابياً وتتعلق بهذه الكراسة وذلك لإتاحة الرد الى كل من اشترى الكراسة.

سيتم إتباع الإجراءات التالية لإدارة جلسة الاستفسارات: -

- لمقدمي العطاءات إرسال قائمة باستفساراتهم وبنود النقاش المقترحة قبل موعد جلسة الاستفسارات بخمسة أيام على الأقل وذلك حتى تتمكن الهيئة من إعداد الإجابات المناسبة لها .
- يكون حضور الجلسة للسادة ممثلي مقدمي العطاءات بموجب تفويض كتابي معتمد من مقدمي العطاءات، مع موافاة الهيئة مسبقاً بأسماء ووظائف ممثلي مقدمي العطاءات الذين سيقومون بحضور جلسة الاستفسارات بالهيئة قبل موعد الجلسة .
- يجب أن تهدف الاستفسارات بشكل عام إلى توضيح نقاط محده بكراسة الشروط أو معرفة وجهة نظر الهيئة بشأن عرض محدد فيما إذا كان يتفق مع متطلبات كراسة الشروط .
- سيتم تسجيل كافة الاستفسارات التي يتم مناقشتها خلال جلسة الاستفسارات ويجوز للهيئة أن تسجل أي من هذه الاستفسارات والإيضاحات المتعلقة بها وتقوم بإرسالها إلى كافة مقدمي العطاءات كملحق مكمل لكراسة الشروط.

2.17 تاريخ ومكان انعقاد جلسة فض المظاريف

تحدد يوم الاثنين الموافق 2023/09/11م موعداً لانعقاد جلسة فض المظاريف الفنية وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

يجوز أن يحضر مندوباً عن الجهة مقدمة العطاء جلسة فض المظاريف على أن يكون مفوضاً بخطاب معتمد.

2.18 التقييم الفني

ستقوم الهيئة قبل إجراء أي تقييم مفصل للعطاءات بفحص العطاءات التي قدمت وتحديد ما إذا كانت كل المعايير الأساسية المحددة في كراسة الشروط والمواصفات قد تم الوفاء بها.

ويجوز للهيئة (ووفق تقديرها المطلق) أن تطلب استيفاء واستيضاح ما غمض من أمور فنية واستكمال المستندات الناقصة من العرض الفني المُقَدَّم من أصحاب العطاءات المتقدمة للمناقصة بشرط مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بينهم ويتعين أن يكون هذا الطلب واستجابة مقدم العطاء كتابياً ولا يؤدي إلى أي تغيير جوهري في مضمون العطاء أو القيم والواردة بالعرض المالي. يعتمد التقييم الفني على القبول أو الرفض لكل بند من بنود العطاء على حدة.

2.19 جدول المحددات الخاصة بالتقييم الفني

| الدرجة الكلية | درجة البند | بنود التقييم الرئيسية | مسلسل |
|---------------|------------|---|---|
| 55 | 5 | إستيفاء البيانات الفنية وتكامل العرض | البيانات الفنية |
| | 15 | طريقة التنفيذ وضبط الجودة والتجهيزات المؤقتة للمقاول | |
| | 10 | البرنامج الزمني | |
| | 25 | الكتاوجات والبيانات الخاصة بمصادر وأنواع المواد والمهمات المستخدمة في تنفيذ الأعمال | |
| 15 | | | الهيكل التنظيمي والكوادر الفنية لفريق العمل الذي سيقوم بتنفيذ أعمال العقد بالموقع مع توضيح أسماء ووظائف وخبرات هذا الفريق |
| 10 | | | المعدات الثقيلة التي تملكها الشركة (أوناش - بلدوزرات - إلخ) والتي ستستخدمها الشركة في تنفيذ أعمال العقد |
| 20 | | | الخبرة السابقة لمقدم العطاء |
| 100 | | إجمالي النقاط الفنية | |

وستقوم الهيئة بتقييم العروض الفنية وفقاً لعناصر جدول تقييم العروض. وتقبل فقط العطاءات التي تحصل في التقييم الفني على 75% فأكثر من مجموع النقاط الفنية دون أدنى التزام على الهيئة في ابداء اسباب التقييم وكذا القبول والرفض للعطاءات المقدمة. ويجدر التنويه أن العرض قد يتم رفضه لعدم تمكن اللجنة الفنية من التقييم أو لعدم الالتزام بالشروط وذلك لأسباب متعددة من بينها:

- عدم وجود أي مستندات من المرفقات المطلوبة.
- عدم الالتزام بتقديم بيانات الشركة على النماذج الموجودة بالكراسة.
- عدم النص على إمكانية تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة بالكراسة والمسئولة عنها الجهة مقدمة العطاء.

2.20 فض المظاريف المالية

ستقوم الهيئة فور الانتهاء من تقييم العطاءات الفنية بإخطار مقدمي العطاءات كتابياً بما إذا كانت عطاءاتهم الفنية تعتبر مستوفية ومقبولة او مرفوضة، كما يتضمن هذا الإخطار أيضاً دعوته مقدمي العطاءات المقبولة فنياً لفتح العطاءات المالية. وسيتم اتباع ذات الخطوات السابق أتباعها بجلسة فض المظاريف الفنية.

2.21 التقييم المالي

أساس التقييم المالي من جانب الهيئة سيكون باستخدام القيمة المالية المقدمة والتي ستسدها عن العملية ككل كأساس للتقييم المالي. وسيتم التقييم فقط للعطاءات التي قبلت فنياً. يتم التقييم المالي في ضوء القيمة التي ستسدها الهيئة والتي انتهت اليه الممارسة المالية بين الشركات مع عدم الأخذ في الاعتبار عدد النقاط الحاصل عليها صاحب العطاء في التقييم الفني. وسيتم الترسية على أقل العروض المالية وأفضلهم شروطاً وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

2.22 حرية الهيئة في الإلغاء والتعديل

- للهيئة حرية التصرف في أي وقت سابق لتاريخ وموعد فض المظاريف الفنية أن ترسل إشعاراً كتابياً لمقدمي العطاءات بالآتي :
- إلغاء أو تغيير الاجراءات الواردة بكراسة الشروط .
 - إلغاء، إضافة، تعديل كل أو جزء من كراسة الشروط .
 - مد فترة وتاريخ موعد لجنة فض المظاريف الفنية.

2.23 مسؤولية الهيئة عن تكاليف العطاءات

في جميع الأحوال لا تكون الهيئة مسئولة أمام أي مقدم عطاء عن أي تكاليف أو مصاريف أو خسائر أو أضرار قد يتكبدها في إعداد عطاءه أو في إجراء المفاوضات اللاحقة المرتبطة بالعطاء أو الاتفاق ولا تضمن أو تلتزم الهيئة بأي وجه من الوجوه بأن ترسي المشروع لأي متناقص يستجيب لهذا العطاء مهما كانت محتويات العطاء المقدم منه ومدى أفضليتها بالنسبة إلى ما قد يقدم من عطاءات من متناقسين آخرين ، ويقبل ويوافق مقدمو العطاءات على الالتزام بكل القواعد والشروط المنصوص عليها في كراسة الشروط والمواصفات ومستندات العطاء ويقبلون قرارات الهيئة كقرارات نهائية في عملية الطرح والترسية، ويحق للهيئة إلغاء وسحب الطرح دون إعلان عن ترسية المشروع وفقاً فقط لإرادة الهيئة منفردة وبصرف النظر عن العطاءات التي قد يتم أو تم تقديمها، وذلك كله دون ادنى مسؤولية على الهيئة تجاه أي شخص قد حصل على كراسة الشروط أو تقدم أو سيقدم العطاء .

2.24 أخطار العطاء الفائز والترسية المالية

في حالة ما إذا كان قيمة أقل العطاءات أقل من القيمة التقديرية للمناقصة والموضوعة من قبل الهيئة، فيعتبر هذا العطاء فائزاً، وستقوم الهيئة بأخطار صاحب هذا العطاء بالترسية عليه.

2.25 توقيع العقد

تصدر الهيئة خطاب ترسية ويسلم لمن ترسو عليه المناقصة أو إخطاره به بموجب خطاب موسى بعلم وصول، وعليه أن يتقدم للهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار للتوقيع على العقد، وفي حالة عدم تنفيذ امر الاسناد أو عدم التوقيع على العقد يحق للهيئة إلغاء الترسية ومصادرة التأمين ولا يحق له الرجوع على الهيئة في هذا الشأن، أما إذا كان التأخير لأسباب ترجع للهيئة فتحسب المدة المذكورة من تاريخ إخطاره بجاهزية العقد للتوقيع.

2.26 التنازل والتعاقد من الباطن

لا يجوز للجهة المتعاقدة أن تتنازل عن العقد- كله أو جزء منه -لأي شخص آخر طبيعي أو اعتباري وفي حالة حدوث ذلك يحق للهيئة اتخاذ كافة الإجراءات التي يكفلها العقد ولائحة المشتريات والقواعد التي تقرها الهيئة. ولكن يحق للجهة المتعاقدة أن تسند أعمالاً من الباطن لأي شخص آخر طبيعي أو اعتباري وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية مقدم العطاء عن التزاماته تجاه الهيئة.

2.27 تعديل المدد والأعمال

للهيئة الحق في أي وقت من الأوقات خلال مدة العقد أن تعدل في الأعمال والمدد سواء بالزيادة أو بالنقص في حدود 25% (خمسه وعشرون في المائة) وبنفس السعر المقدم من صاحب العطاء الراسي عليه المناقصة مع تسوية الإجمالي تبعاً لذلك ويعتبر مقدم العطاء موافقاً على هذا الشرط بمجرد تقديم عطائه، وليس له الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك وفي حالة رغبة الهيئة في إضافة بنود أعمال مستحدثة يتم الإتفاق عليها بين الهيئة والمقاول.

2.28 التنازل عن العقد

لا يحق لمن ترسو عليه المناقصة التنازل للغير عن القيام بكامل أعمال العقد أو أي جزء منه وفي حالة ذلك يكون للهيئة الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين وتطبيق أحكام لائحة المشتريات الخاصة بالهيئة، ولكن يجوز له ان يتعاقد من الباطن عن أي جزء من الأعمال بشرط الحصول علي موافقه كتابيه مسبقه من الهيئة، ومثل هذه الموافقة لا تعفي من ترسو عليه المناقصة من مسؤوليته او التزاماته بموجب العقد، ويظل من ترسو عليه المناقصة مسؤولاً عن اعمال وأخطاء وإهمال من يتعاقد معه من الباطن أو وكلائه أو موظفيه أو عماله تماماً كما لو كانت هذه الاعمال او الاخطاء او الاهمال صادره من من ترسو عليه المناقصة نفسه ولا يجوز لمن ترسو عليه المناقصة إستبدال المتعاقد معه من الباطن و الذي سبق إعتماده إلا بعد موافقة مهندسي الهيئة كتابيا ..

2.29 الإخلال بشروط التعاقد

في حالة الإخلال بشروط التعاقد فإنه يحق للهيئة فسخ العقد، او سحب العمل من ترسو عليه المناقصة وتنفيذه على حسابه بذات الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها ويصبح التأمين النهائي من حق الهيئة، كما يكون لها الحق ان تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة او تستحق لمن ترسو عليه المناقصة لديها. وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الي خصمها من مستحقاته لدي أية جهة ادارية اخري، أيا كان سبب الاستحقاق دون

الحاجة الي اتخاذ أية اجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق بالطريق الاداري.

2.30 فسخ العقد تلقائياً

- يفسخ العقد تلقائياً قبل انتهاء مدته دون ابداء اية اعتراضات من المتعاقد، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية: -
- (1) إذا ثبت أن المتعاقد أستعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعاملاته مع الهيئة أو حصوله على العقد.
 - (2) إذا أفلس المتعاقد أو أعسر.

2.31 فسخ العقد قبل انتهائه

بخلاف الحالات التي ينقضي فيها تلقائياً يكون للهيئة الحق في فسخ العقد قبل انتهاء مدته دون اعتراض المتعاقد ودون الحاجة الي اتخاذ أية اجراءات قانونية في الحالات الآتية: -

- (1) إذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط العقد أو أي إلزام من الإلتزامات المنصوص عليها بكراسة الشروط.
 - (2) في حالة تقاعس أو تباطؤ المتعاقد في البدء بتنفيذ العقد.
 - (3) قيام المقاول/الشركة بتغيير فريق العمل الرئيسي بالمشروع بدون الحصول على موافقة أو ترخيص من الهيئة.
 - (4) قيام المقاول/الشركة بالتعاقد من الباطن على جزء أو اجزاء من العقد بدون الحصول على موافقة أو ترخيص من الهيئة.
- ويترتب على الفسخ في الحالات السابقة فيما عدا الوفاة مصادرة التأمين النهائي لصالح الهيئة، ولها الحق في تحميل المتعاقد بكل خسارة أو مصروفات تنتج عن الفسخ، وحققها في مطالبته بالتعويض، ولها في سبيل ذلك الحجز على ما يكون للمتعاقد لدي الغير أو لدي الجهات الإدارية الأخرى.

2.32 الإلتزام بالقوانين

يلتزم من ترسو عليه المناقصة بكافة القوانين المصرية السارية وقت ابرام العقد وما يرد عليها من تعديلات مستقبلية والاستجابة لكافة متطلبات الهيئة والجهات الحكومية الاخرى ذات الصلة.

2.33 فض المنازعات

تطبق أحكام قانون المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته الصادره بالقرار بقانون (27) لسنة 2015 ولائحة المشتريات والأعمال الخاصة بالهيئة في المنازعات التي تنشأ حول تنفيذ او تفسير أي بند من بنود التعاقد المزمع ابرامه مع الراسي عليهم المناقصة في حالة فشل التفاوض في التعاقد يحكمه القانون المصري وتختص محاكم مجلس الدولة في الفصل في النزاع.

2.34 شروط وأحكام أخرى

- يجب أن يخلو العطاء من كل قيد أو شرط أو أجل من أي نوع وإذا رغب مقدم العطاء في إبداء أي ملاحظة خاصة بالنواحي الفنية فيجب إثباتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني.
- لن يلتفت إلى أي ادعاء من مقدم العطاء لوجود خطأ في العطاء المقدم منه أيًا كان هذا الخطأ إذا ما تقدم هذا الادعاء بعد الميعاد المحدد لفتح المظاريف.

3. الشروط الفنية الخاصة للعملية

3.1 نطاق الاعمال المطلوبة

تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة طبقاً لاشتراطات بالأكواد المصرية والأكواد العالمية الحاكمة لنطاق عمل المشروع بجميع اجزائها أساس التنفيذ مالم يذكر خلاف ذلك صراحة وبإذن كتابي من مهندسى الهيئة.

3.2 التزامات مقدم العطاء

- علي مقدم العطاء أداء الخدمات المتعلقة بالمشروع طبقاً لما جاء بنطاق الاعمال وطبقاً للمواصفات الفنية في نطاق الالتزامات التالية: -
1. بذل المهارة والعناية اللازمة والحرص المعقول في أداء التزاماته وفقاً للعقد.
 2. الالتزام بأداء جميع الاعمال المهنية اللازمة للمشروع وتنفيذها وفقاً لأعلى المستويات وبالكيفية والاسلوب المتعارف عليهما مهنياً كما يلتزم بدراسة المشروع وحجم عناصره المختلفة بما يتفق مع متطلبات الهيئة اخذاً في الاعتبار تحقيق هذه المتطلبات في حدود التكلفة المتعاقد عليها والزمن المتفق عليه.
 3. مراجعة مستندات الطرح واعداد الرسومات التنفيذية (Shop drawings – coordination drawings.. Etc.) والحسابات الهيدروليكية اللازمة لتنفيذ الاعمال طبقاً لمستندات الطرح والوضع القائم بموقع نطاق الأعمال.
 4. يجب ان تكون مكونات الانظمة مطابقة للمواصفات القياسية ولكراسة الشروط والمواصفات ويجب على المقاول اعتماد جميع مكونات الانظمة من الهيئة او استشارى الاشراف قبل تركيبها بالموقع.
 5. اعداد واعتماد الرسومات التنفيذية من الهيئة / استشارى الاشراف على التنفيذ قبل البدء في تنفيذ الاعمال موضوع التعاقد.
 6. الالتزام بأداء كافة الخدمات وفقاً للعقد وبما يحقق رضاء الهيئة ويتحمل المقاول/الشركة المنفذة مسؤولية أى ضرر يحدث نتيجة لأداء الاعمال أو خطأ في التصميم موضوع التعاقد ولا تعفى موافقة الهيئة المقاول/الشركة المنفذة من المسؤولية.
 7. يلتزم مقدم العطاء بالحصول على موافقة وإعتماد الجهات المختصة (الحماية المدنية الخ) على كافة التوريدات وكذا الاعمال المنفذة وتنفيذ جميع الملاحظات الصادرة من تلك الجهات والالزمة لنهوه الحصول على الموافقات بدون ان تتحمل الهيئة أى تكلفة اضافية عن مبلغ التعاقد.
 8. يجب على المقاول الالتزام بتوفير قطع الغيار للأنظمة التي يقوم بتركيبها بالموقع لمدة سنتين تشغيل على ان يتم تقديم جدول لبنود قطع الغيار للأنظمة ويتم اعتماده من جهاز الاشراف.
 9. يجب على كل من تسلم مستندات المناقصة سواء تقدم بعطاء او لم يتقدم اعتبار المستندات بتفاصيلها واجزائها سرية كما يحظر تصويرها او تداولها.
 10. يلتزم مقدم العطاء بتجهيز مكتب لفريق الاشراف على التنفيذ من مفروشات ومكاتب وأجهزة كمبيوتر وتليفون وتكييف.
 11. يلتزم مقدم العطاء بتوفير سيارة ملاكى لتتنقل وتحركات فريق الاشراف على التنفيذ (المالك والاستشاري) لمتابعة تنفيذ الاعمال بالموقع.
 12. بالنسبة للتصاريح يتم اتباع اللوائح المنظمة لذلك من قبل الشرطة والأمن العام والحماية المدنية والقوات المسلحة.

13. يتم التعامل مع الجهات الحكومية والغير حكومية بناء على خطاب التوصية الصادر من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للشركة مقدمة العطاء دون أدنى تحمل للمسئولية اداريا وماليا على الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
14. يلتزم مقدم العطاء بتجميع كافة البيانات المطلوبة للقيام بتنفيذ الأعمال على الوجه الأمثل بمعرفته وعلى نفقته دون أدنى تحمل للمسئولية على الهيئة ويمكن للهيئة أن تقوم بتوفير أى بيانات قد تتوفر لديها.

3.3 ضمان الاعمال

علي المقاول ضمان كافة الاعمال محل التعاقد لمدة لا تقل عن سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي لتلك الاعمال ما لم يذكر خلاف ذلك بالمواصفات المرفقة.

3.4 طريقة السداد

وبناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 123 لسنة 2017م يتوقف العمل بنظام الشيك الورقى. يتم السداد من خلال منظومة الدفع الالكتروني بأحد الطرق التالية ويرجى ارفاق البيانات التالية:

أولاً: فى حالة السداد لشخص اعتبارى يكون موضح به:

- اسم المستفيد (اسم الشركة)
- رقم حساب الشركة بالبنك
- اسم البنك وفى أى فرع
- صورة البطاقة الضريبية

ثانياً: فى حالة السداد لجهة حكومية:

- اسم الجهة
- الكود المؤسسى الخاص بالشركة

ثالثاً: فى حالة السداد لشخص:

- اسم المستفيد كما هو ببطاقة الرقم القومى
- صورة من بطاقة الرقم القومى على أن تكون البطاقة سارية
- رقم الحساب البنكى
- اسم البنك - فرع البنك
- افادة من البنك باسم الشخص ورقم الحساب مختوم من البنك

رابعاً: فى حالة عدم توافر البيانات البنكية:

- يتم استخراج بطاقة حوالة بريدية عن طريق المستفيد من مكتب البريد
- صورة من بطاقة الحوالة البريدية
- صورته من بطاقة الرقم القومى على أن تكون البطاقة سارية
- رقم الموبايل

3.5 مدة تنفيذ الاعمال

يجب أن تتم الأعمال في مدة أقصاها (12 شهر) من تاريخ توقيع العقد أو تاريخ تسليم المقاول لموقع العمل بموجب محضر موقع عليه من لجنة تشكل من الهيئة الاقتصادية وفي حضور أحد مفوضي الشركة في مدة أقصاها (اسبوعين).

وفي حالة التأخير يتم تطبيق ما جاء من غرامات بلائحة المشتريات الخاصة بالهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمقررة بواقع (1%) عن كل أسبوع أو جزء منه لحين إتمام التنفيذ بحد أقصى 10% من قيمة العقد ويزيد مقابل التأخير إلى نسبة (15%) إذا تجاوزت مدة التأخير ذلك. يجب ان تتم الاعمال في مدة أقصاها 3 أشهر من تاريخ توقيع العقد مع الشركة. علي صاحب العطاء الفائز ضمان كافة الاعمال محل التعاقد لمدة لا تقل عن سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي لتلك الاعمال.

وتحسب الغرامة من قيمة ختامي العملية جميعها إذا رأته الهيئة أن الجزء المتأخر يمنع الانتفاع بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة، أما إذا رأته الهيئة أن الجزء المتأخر لا يحول دون الانتفاع بما تم من أعمال فيكون حساب الغرامة بالنسب والأوضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط.

ولا يخل توقيع الغرامة بحق الهيئة في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير.

وإذا كانت العملية مجزئة إلى أجزاء مختلفة وحدد لكل جزء ميعاد خاص للنهوض، تطبق غرامة التأخير بنفس التقدير الموضح عاليه عن كل جزء على حده وحسب قيمته الختامية وكان كل جزء عملية بنفسها (من حيث توقيع وتقدير الغرامة فقط).

وإذا قامت الهيئة باستلام أو أشغال أي جزء من الأعمال قبل إتمام العمل بالكامل فإن غرامة التأخير تخفض بنسبة قيمة الجزء الذي تم استلامه أو أشغاله إلى قيمة الأعمال بالكامل ولا يسرى هذا التخفيض على الحد الأقصى للغرامة.

وجميع الغرامات المشار إليها بالفقرات السابقة توقع بمجرد حصول التأخير وبدون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قانونية أو رسمية ويعتبر من ترسو عليه المناقصة أنه قد قبل توقيع الغرامات المشار إليها أنفا بدون أي اعتراض وتخصم هذه الغرامات (لحساب الهيئة) أولا بأول من كل دفعة مستحقة لمن ترسو عليه المناقصة أو من أية مبالغ مستحقة له لدى الهيئة.

3.6 التنفيذ على الحساب وغرامات التأخير

في حالة التأخير أو عدم الإلتزام في التنفيذ يتم التنفيذ على حساب الشركة الراسي عليها العطاء دون التقيد بالقيمة الموضوعه من قبل الشركة ويتم السداد والخصم من حساب الشركة مضافا اليه 10% من قيمة ما يتم سداه كمصروفات إدارية، وهذا كله مع عدم الاخلال بحق الهيئة في تطبيق ما جاء من غرامات بلائحة المشتريات الخاصة بالهيئة والمقررة بنسبة 1% عن كل اسبوع أو جزء من اسبوع وبحد أقصى 10% من اجمالي قيمة العقد، وتوقع تلك الغرامة بمجرد حصول التأخير وبدون الحاجة الي تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أية إجراءات قانونية أو رسمية ويعتبر من ترسو عليه المناقصة انه قد قبل توقيع العقد المشار اليها انفا بدون اي اعتراض وتخصم هذه الغرامات (لحساب الهيئة) أولا بأول من كل دفعة مستحقة لمن ترسو عليه المناقصة أو من اية مبالغ مستحقة له لدى الهيئة أو إحدي الجهات الإدارية الأخرى.

3.7 كميات المقايسة

الكميات الواردة في قوائم الكميات تمثل كميات تقديرية للأعمال قابلة للعجز أو للزيادة ولا يمكن اعتبارها كميات حقيقية نهائية، والغرض منها بيان مقدار العقد بصفة عامة، ويدفع لمن ترسو عليه المناقصة قيمة الكميات الفعلية التي يتم تنفيذها على الطبيعة سواء اكانت تلك

الكميات اقل أو أكثر من الواردة في جدول الكميات والأسعار وسواء نشأت الزيادة أو النقصان عن خطأ في الحساب أو بسبب تعديلات ادخلت أثناء العمل، والقياس هندسي وفقا لشروط العقد المزمع إبرامه في هذا الشأن.

3.8 الحصر والقياس

يتم حصر وقياس الأعمال بمعرفة من ترسو عليه المناقصة وتحت إشراف مهندسي الهيئة ويتم رصدها بدفاتر الحصر أولا بأول أثناء سير العمل ويوقع بصحة أعمال الحصر والمقاسات والأوزان كل من مهندسي الهيئة وممثل من ترسو عليه المناقصة.

3.9 تحليل الاسعار

يجب على من ترسو عليه المناقصة أن يقدم لمهندسي الهيئة تحليل أسعار واف لجميع بنود المقطوعية خلال شهر واحد من تاريخ تسلمه خطاب الإسناد وذلك لتسهيل قياس ما تم تنفيذه من البنود لحساب الدفعات المؤقتة (المستخلصات) أثناء فترة التنفيذ، ويتم اعتماد هذا التحليل من مهندسي الهيئة بعد مراجعته وتعديله إذا احتاج الأمر.

3.10 طريقة المحاسبة

يتم صرف اي مبالغ تستحق للشركة الراسي عليها المناقصة طبقا لما يتم حسابه وحصره وتوريده ولما تم تنفيذه فعليا والقياس هندسيا وذلك من خلال المستخلصات أو الفواتير التي تعد من قبل الشركة المنفذه للعملية وتعتمد من الجانب الفني التابع للهيئة.

3.11 المستخلصات

على من ترسو عليه المناقصة وفي حالة إضافة أعمال أخرى بخلاف التوريد أن يقدم لمهندسي الهيئة وإدارة المشتريات في نهاية كل 15 يوم مستخلصا من ثلاث نسخ موقعا عليه منه بالشكل الذي يحدده مهندسي الهيئة مبينا به المبالغ التي يري من ترسو عليه المناقصة انه يستحقها نظير ما يأتي:

(ا) قيمة التوريدات.

(ب) قيمة جميع الأعمال المستديمة التي انجزت طبقا للعقد

(ت) عند تحرير الكشف والمطابقة للمواصفات والاضافات التي يتم استخدامها وادمجها في الأعمال المستديمة (إن وجد).

(ث) اي مبالغ اخري يستحقها من ترسو عليه المناقصة طبقا للنصوص.

يقوم مهندسي الهيئة خلال عشرة ايام من تسلمه المستخلص المذكور في الفقرة السابقة (أ) بمراجعة المستخلص واجراء ما يروونه من تصحيحات وتقديمه للصرف على النحو المبين فيما يلي وتقوم الهيئة بدفع قيمة المستخلص لمن ترسو عليه المناقصة بعد مراجعته وتصحيحه خلال ستون يوما من تاريخ استلام المستخلص من مهندسي الهيئة..

3.12 صرف الدفعات المقدمة والمستخلصات

1. يجوز صرف دفعة مقدمه لا تجاوز 25 % من قيمة الأعمال وذلك حسب تقدير الهيئة إذا كان قد تم الموافقة عليها عند البت في العطاء (أو حسب ما يتم الاتفاق عليه عند التعاقد) بموجب خطاب ضمان رسمي صادر من أحد البنوك المصرية على أن يتم خصمها على دفعات من قيمة المستخلصات الجارية.

2. سيتره يتم حساب 95% من قيمة الأعمال التي أنجزت بصورة فنية سليمة طبقاً للعقد ويجوز صرف الـ 5% المعلاة نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المصرية ينتهي سريانه بعد مضي 30 (ثلاثون) يوماً من تاريخ الاستلام الابتدائي على أن يكون قد قدم خطاب الضمان النهائي الذي يرد بعد التسليم النهائي للعملية.
3. يتم حساب 75% من القيمة المقدرة للمواد التي وردها من ترسو عليه المناقصة للموقع لاستعمالها في الأعمال الدائمة والإضافات التي يحتاجها العمل فعلاً بشرط ألا تكون قد أدخلت في الأعمال المستديمة وبحيث تكون مطابقة للشروط والمواصفات الفنية وموافقاً عليها من مهندسي الهيئة وأن تكون مشونة بموقع العمل في حاله جيده وبعد إجراء الجرد لها، ولمهندسي الهيئة الحق في تقدير الفئة التي يرونها مناسبة للمواد المشونة دون أي اعتراض على الإطلاق من ترسو عليه المناقصة ودون أي ارتباط من مهندسي الهيئة لتطبيق نفس هذه الفئة في دفعه أخرى.
4. أي مبالغ إضافية أخرى يستحقها من ترسو عليه المناقصة طبقاً لنصوص العقد ويتم تطبيق الفقرة (1) السابقة عليها.
5. يخصم من إجمالي المستخلص إجمالي ما تم صرفه لمن ترسو عليه المناقصة في المستخلصات السابقة.
6. يخصم من إجمالي المستخلص ما يستحق على من ترسو عليه المناقصة سداً من قيمة الدفعة المقدمة (إذا كان قد تم صرف دفعة مقدمة) طبقاً لما هو منصوص عليه في الشروط الخاصة للعقد. كما يخصم كل ما يجب خصمه من غرامات تأخير أو رسوم أو خلافه تكون مستحقة على من ترسو عليه المناقصة بموجب هذا العقد.
7. لا يمكن اعتبار الدفعات التي يتم صرفها موافقة من مهندسي الهيئة على المواد أو الأعمال التي صرفت لها هذه الدفعات.
8. إذا كانت بعض الأعمال التي تضمنتها أية دفعة لمن ترسو عليه المناقصة طبقاً لما جاء بالفقرة (1) سالفة الذكر لم تستكمل بعد فيقدر لها مهندسي الهيئة فئة تقديرية طبقاً لما هو مناسباً بالنسبة لهذه الدفعة.

3.13 صرف المبالغ المعلاة

1. بعد استلام الأعمال استلاماً ابتدائياً يقوم مهندسي الهيئة بتحرير الكشوف النهائية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً بصوره فنية سليمة وتقوم الهيئة بعد اعتمادها بصرف قيمتها لمن ترسو عليه المناقصة بعد خصم أية مبالغ سبق صرفها لمن ترسو عليه المناقصة.
2. عند استلام الأعمال استلاماً نهائياً بعد انتهاء فترة الضمان يتم تسوية الحساب النهائي ويدفع لمن ترسو عليه المناقصة باقي مستحقاته بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.
3. من حق مهندسي الهيئة أو أي شخص تتدبه الهيئة الدخول إلى الموقع أو إلى أي ورش أو أماكن خارج الموقع التي تصنع فيها بعض المواد أو البنود الخاصة بالأعمال وذلك لأجراء الفحوص والاختبارات اللازمة للمواد والأعمال وعلى من ترسو عليه المناقصة تقديم كافة التسهيلات والمساعدة للتمكن من إجراء تلك الفحوص والاختبارات.
4. يجب أن يقوم من ترسو عليه المناقصة بدعوة مهندسي الهيئة أثناء عمليات التصنيع أو التجهيز لفحص واختبار المواد والمصنعات الخاصة بالأعمال التي يجري تصنيعها أو تجهيزها سواء في ورش الموقع الخاصة بمن ترسو عليه المناقصة أو في ورش وأماكن أخرى، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يحصل على الأذن اللازم لمهندسي الهيئة أو من يمثله للقيام بأعمال الفحص والاختبار في تلك الأماكن، وهذا الفحص والاختبار لن يعفى من ترسو عليه المناقصة من التزاماته تجاه العقد.

5. يجب على من ترسو عليه المناقصة أن يتفق مع مهندسي الهيئة على موعد ومكان فحص واختبار أية مواد أو مصنعات ومهندسي الهيئة سيقومون بحضور أعمال الفحص والاختبار سواء بنفسهم أو بمن يمثلهم، وإذا لم يحضر مهندسي الهيئة أو من يمثلهم في الموعد المحدد ولم يصدر مهندسي الهيئة تعليمات أخرى خلاف ذلك، يجوز لمن ترسو عليه المناقصة أن يقوم بتسليم مهندسي الهيئة نسخا معتمدة من نتائج الاختبارات.
6. إذا كانت المواد أو المصنعات غير جاهزة لإجراء الفحص والاختبار في الموعد والمكان اللذان تم الاتفاق عليهما، أو إذا نتج من الفحص والاختبار أن المواد أو المصنعات بها عيوب وليست مطابقة للمواصفات فمن حق مهندسي الهيئة اعتبار تلك المواد أو المصنعات مرفوضة ويقوم بإبلاغ من ترسو عليه المناقصة بهذا القرار فوراً، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يقوم بإصلاح العيوب لجميع المواد والمصنعات المرفوضة وجميع مصاريف إعادة الفحص والاختبار يتحملها من ترسو عليه المناقصة، أما المصاريف التي تكبدتها الهيئة من جراء ذلك فيتم خصمها من مستحقات من ترسو عليه المناقصة بدون حاجة إلى إنذار أو اتخاذ أي إجراء قضائي سوى إخطار من ترسو عليه المناقصة بذلك.

3.14 فحص الأعمال قبل تغطيتها

لا يجوز تغطية أي جزء من الأعمال قبل اعتماد مهندسي الهيئة لهذا الجزء وعلى من ترسو عليه المناقصة تهيئة جميع الفرص لمهندسي الهيئة لفحص وأخذ مقاسات هذا الجزء المراد تغطيته أو حجبته عن الرؤية وكذلك فحص الأساسات قبل الردم عليها، وعلى من ترسو عليه المناقصة أن يخطر مهندسي الهيئة كتابيا عندما يكون ذلك الجزء من الأساسات جاهزا للفحص وأخذ المقاسات. وعلى من ترسو عليه المناقصة كشف أي جزء من الأعمال تمت تغطيته أو عمل فتحات فيه أو من خلاله أثناء تنفيذ الأعمال حسبما يطلبه مهندسي الهيئة وإعادة هذا الجزء إلى وضعه السابق، وإذا كان هذا الجزء قد تمت تغطيته أو حجبته بناء على تعليمات مهندسي الهيئة وطلب مهندسي الهيئة إعادة كشفه للفحص مره أخرى وتبين من الفحص أن هذا الجزء الذي تمت تغطيته أو حجبته مطابقاً للعقد فإن مهندسي الهيئة بالتشاور مع الهيئة يقومون بتحديد تكاليف إعادة الكشف أو عمل الفتحات اللازمة وإعادة هذا الجزء إلى وضعه السابق وتحمل الهيئة تلك التكاليف مع منح من ترسو عليه المناقصة امتداد مناسب لمدة العقد إذا كانت هذه الأعمال قد تسببت في تعطيل الأعمال بأية صورة، أما إذا تبين أن هذا الجزء غير مطابقاً للعقد فإن من ترسو عليه المناقصة يتحمل كافة التكاليف المذكورة ولا يمنح أي امتداد لمدة العقد نتيجة لذلك.

3.15 إزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة

لمهندسي الهيئة أو ممثلهم السلطة الكاملة لإصدار التعليمات من وقت إلى آخر بإزالة المواد والمصنعات والأعمال المعيبة أو المرفوضة التي يرى أنها غير مطابقة للعقد ونقلها إلى خارج الموقع واستبدال مواد ومصنعات سليمة ومناسبة بها وكذلك إعادة إنشاء الأعمال المزالة طبقاً للعقد، ويتحمل من ترسو عليه المناقصة كافة مصاريف الاستبدال والإزالة وإعادة الإنشاء. إذا أهمل من ترسو عليه المناقصة في أن يزيل من موقع العمل المواد والمصنعات والأعمال المعيبة أو المرفوضة خلال 15 يوماً من تاريخ إخطار مهندسي الهيئة له بذلك، يكون من حق الهيئة أن تقوم بإزالتها بمعرفةتها مع خصم تكاليف هذه الإزالة من مستحقات من ترسو عليه المناقصة بدون اتخاذ أية إجراءات أخرى وبدون أية مسئولية على الهيئة.

3.16 إيقاف العمل والإجراءات التي يتم اتباعها

إيقاف العمل:

يجوز للمهندس بعد التشاور مع المالك أن يطلب من المقاول أن يوقف تقدم الأعمال أو أي جزء منها بالكيفية التي يراها المهندس، وخلال هذا التوقف على المقاول توفير الوقاية اللازمة والأمن للأعمال أو أي جزء منها إلى المدى الذي يراه المهندس ضرورياً لسلامة تلك الأعمال أو أي جزء منها.

إجراءات المهندس في حالة التوقف: -

على المهندس بعد التشاور مع المالك أن يحدد أي تمديد يراه مناسباً لفترة إتمام الأعمال ومقدار المبالغ الإضافية التي تكبدها المقاول فعلاً بسبب هذا التوقف لإضافتها لمستحقاته، ويتم إخطار المقاول كتابياً بذلك، ويعتبر هذا القرار نهائياً لا يجوز للمقاول الاعتراض عليه أو الطعن فيه، ولا تطبق هذه المادة إذا كان التوقف لأحد الأسباب الآتية:

- (1) منصوص عليه في العقد.
- (2) ضرورياً بسبب تقصير المقاول في التنفيذ الصحيح للأعمال أو مخالفته - لشروط العقد.
- (3) ضرورياً بسبب الأحوال المناخية المتوقع حدوثها.
- (4) ضرورياً لجودة تنفيذ الأعمال أو لسلامة الأعمال أو أي جزء منها (عدا الضروريات الناتجة من الأحوال الخمسة التالية: -
أ- الحرب أو الغزو (سواء كانت الحرب معلنة أو غير معلنة) أو العدوان المسلح، والألغام أو القنابل أو قذائف المدفعية أو القصف أو القذائف الصاروخية أو الذخائر أو المتفجرات الناتجة عن عمليات حربية.
ب- الإشعاع الأيوني أو التلوث من الإشعاع الذري أو أي من مخاطر أخرى ناتجة من انفجار نووي.
ت- موجات الضغط الملاحي من الطيران المنخفض الأسرع من الصوت.
ث- استلام المالك للجزء الذي حدث فيه فقد أو التلف.
ج- عوامل من القوى الطبيعية التي لا يمكن للمقاول التنبؤ بها مثل الزلازل والبراكين.

3.17 التشوينات والمعدات

جميع معدات من ترسو عليه المناقصة وأعماله المؤقتة ومواده الموردة تعتبر بمجرد وصولها إلى الموقع مخصصة بالكامل لتنفيذ الأعمال وحدها دون غيرها، ولا يحق له نقلها أو نقل أي جزء منها خارج نطاق موقع العمل دون إذن معتمد من مهندسي الهيئة. لا تعد الهيئة مسئولة في أي وقت من الأوقات عما يصيب أيّاً من معدات من ترسو عليه المناقصة أو أعماله المؤقتة أو مواده من الضياع أو الإهمال أو التلف. وفي حالة الرغبة لتخصيص مكان داخل الميناء لتشوين المعدات والآلات والبنود المزمع توريدها على الشركة المنفذة التقدم بطلب رسمي لإدارة الميناء للحصول على مكان مرخص وعلى نفقته ومسئوليته كل من الرسوم اللازمة للترخيص والإيجار.

3.18 مسؤوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الغير

➤ يلتزم من ترسو عليه المناقصة بتنفيذ كافة القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة باشتراطات القوات المسلحة وبالأمن العام والصحة العامة والبيئة ووزارة التجارة وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وقانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية كما يلتزم

بالحصول على الرخصة اللازمة لإدارة المنشآت الخفيفة التي قد تقام من الجهات المختصة وفقاً للقوانين والضوابط المعمول بها في هذا الشأن، وتكون الهيئة هي المنسق العام.

- يتحمل من ترسو عليه المناقصة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والمصاريف المستحقة عن قيامه بواجباته دون أية مسؤولية أو أعباء من أي نوع على الهيئة وذلك من حسابه الخاص إلى الجهة المعنية طبقاً للتشريعات السارية في ذلك الوقت.
- يجب على من ترسو عليه المناقصة مراعاة تطبيق قواعد تشغيل العاملين وعلى الأخص خلال العطلات الرسمية للدولة، وكذا مراعاة قوانين الأمن العام والصحة والعمل والجمارك والأمن الصناعي والسلامة المهنية وقانون التأمين الاجتماعي رقم 79 لسنة 1975 وقرار وزارة التأمينات رقم 74 لسنة 1988م أو أي قرارات تصدر من مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- على من ترسو عليه المناقصة التقدم للجهات المعنية لاستخراج تصاريح العمل، والحصول على موافقة الجهات المختصة على مزاوله النشاط، وذلك على نفقته الشخصية ودون أدنى مسؤولية عن الهيئة مع التركيز على الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة.
- على من ترسو عليه المناقصة المحافظة على سلامة جميع ممتلكات الغير وكذا ممتلكات الهيئة الاقتصادية التابع لها الموقع وكافة المرافق التي تدخل في منطقة العمل سواء كانت في المياه أو على الأرصفة وكذا على سبيل المثال - الطرق - أعمدة الإنارة - كابلات الكهرباء - كابلات تليفونية - كابلات الإشارة - مواسير - أثاث وأجهزة كهربائية - مسطحات خضراء وأشجار... الخ. وفي حالة تسببه في وجود أي تلف يلتزم بإعادة الشيء إلى أصله وتحصله منه وذلك بخلاف المصاريف الإدارية. ويجب عليه في جميع الحالات إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المعنية في هذا الشأن بمعاونة الهيئة.
- يلتزم من ترسو عليه المناقصة بتنفيذ كافة التعليمات والتوجيهات والإرشادات التي تصدرها إدارة الهيئة أو جهاز الإشراف التابع لها بما لا يخالف باقي بنود كراسه الشروط ما دامت في مجال تنفيذ مضمون المناقصة.
- يلتزم من ترسو عليه المناقصة بوضع العلامات الإرشادية والتحذيرية أثناء العمل بما يحافظ على سلامة العاملين وكافة المتواجدين داخل نطاق العمل، وفي حالة عدم وجودها تُوقَّع عليه الغرامات التي تقرها الهيئة الاقتصادية وكذلك توفير مهمات الوقاية الشخصية لجميع العاملين طرف المقاول، وذلك بخلاف مسؤولية من ترسو عليه المناقصة عن أية حوادث داخل منطقة العمل في النفس أو المال من جراء ذلك سواء للعاملين أو للغير.

3.19 مسؤوليات من ترسو عليه المناقصة تجاه الهيئة

- للهيئة الحق في المتابعة المستمرة والدورية والإشراف على أعمال المشروع في أي وقت من النهار أو الليل بالمنطقة محل المناقصة عن طريق جميع إداراتها ويلتزم الراسي عليه المناقصة بذلك وبكافة ما تتخذه الهيئة من إجراءات وقرارات في هذا الشأن وتيسير أعمال الإشراف وطبقاً للقواعد المعمول بها، وللهيئة أن تستعين/تسند إلى أحد المكاتب الاستشارية أو الشركات القيام بهذا الدور نيابة عنها وتكون لها نفس الصلاحيات في هذا الشأن.
- للهيئة الحق في المتابعة الدورية على أعمال الراسي عليه المناقصة واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أية مخالفة طبقاً لشروط التعاقد والقواعد القانونية والضوابط المعمول بها في هذا الشأن.

- يلتزم من ترسو عليه المناقصة المحافظة على الموقع نظيفاً ومرتباً ويتخلص من جميع النفايات والعوائق والأتربة الزائدة عن حاجة الموقع والأنقاض والأعمال المؤقتة التي أصبحت غير مطلوبة لتنفيذ الأعمال وأن يتم ذلك بصورة دائمة وأولاً بأول.
- وعليه القيام بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات عند التسليم الابتدائي للأعمال محل هذه المناقصة وإذا أخل بذلك تقوم الهيئة بإخلاء الموقع على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة.
- إذا طلبت الهيئة أو من ترسو عليه المناقصة الاحتفاظ ببعض المواد والمعدات والأعمال المؤقتة بالموقع واللازمة للوفاء بالتزاماته فيجب أن تكون مخزونه بحاله نظيفة ومرتب في الأماكن التي تحددها الهيئة.
- جميع الآثار والعملات والأشياء الأخرى ذات القيمة التي يُعثر عليها أثناء العمل يجب الإبلاغ عنها رسمياً وتسليمها في الحال لممثل الهيئة، وعلى أن تُتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها من الكسر أو التلف أو السرقة. وليس لمن ترسو عليه المناقصة الحق في استعمالها أو التصرف فيها بأي وجه.
- جميع معدات من ترسو عليه المناقصة ومواده الموردة تعتبر بمجرد وصولها إلى الموقع مخصصة بالكامل لتنفيذ أعمال الهيئة وحدها دون غيرها، ولا يحق له نقلها أو نقل أي جزء منها خارج نطاق موقع العمل دون إذن معتمد من مهندسي الهيئة.
- لا تعد الهيئة مسؤولة في أي وقت من الأوقات عما يصيب أيًا من معدات من ترسو عليه المناقصة أو أعماله المؤقتة أو مواد من الضياع أو الإهمال أو التلف.
- في حالة حدوث سيل أثناء مدة تنفيذ الأعمال يكون المقاول وحده مسؤولاً عن إيقاف واستئناف الأعمال بدون الرجوع على الهيئة بأي تعديلات في المدة الزمنية أو الأسعار.
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة كافة الرسوم والأجور والأسعار الخاصة بالحصول على الرمال والزلط والأحجار والطيني التي تستخدم في الأعمال من المحاجر المعتمدة كما أنه في حالة احتياجه إلى المياه لمناقصة عمله يتم توفيرها بمعرفة وعلى حسابه الخاص ودون أدنى مسؤولية على الهيئة.
- يتحمل من ترسو عليه المناقصة جميع التكاليف والرسوم اللازمة لإنشاء الطرق الفرعية المؤقتة لتسهيل الوصول إلى الموقع أو خلاله، وكذلك عليه توفير أية تسهيلات إضافية خارج الموقع بغرض تنفيذ الأعمال ويكون ذلك على حسابه الخاص.
- يجب على مقدم العطاء ان يرفق بيان عن اسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند اليها الاشراف على تنفيذ العملية ولن يسمح بأي حال من الاحوال بتغيير هذا الجهاز إلا بعد الرجوع للهيئة واخذ موافقتها على التغيير.
- تقديم برنامج زمني مبدئي للأعمال الواردة بكراسة الشروط ومقاييس الأعمال موقعا منه في موعد غايته اسبوع من تاريخ استلام الموقع على ان يكون البرنامج محدد المدة للأعمال الواردة بالمقاييس وللهيئة الحق في تعديل البرنامج حسبما تراه مناسباً بما لا يؤثر على مدة التنفيذ الواردة بالبرنامج الزمني وذلك لتنفيذ بعض الأعمال الطارئة والضرورية.
- على مقدم العطاء تقديم جميع الكتلوجات للأجهزة المستخدمة في تنفيذ الأعمال والتي وضعت على اساسها الاسعار.
- يتحمل المقاول كافة مصاريف توفير وتدبير الكهرباء اللازمة لتنفيذ الأعمال موضوع التعاقد كما يتحمل مصاريف توصيل الكهرباء اللازمة لمعداته.
- يقوم مقدم العطاء بوضع اسعاره لكل بند من بنود المقاييس على حده ولا يتم تحميل بند على حساب بند اخر.

3.20 الاعمال الاضافية والمستجدة

في حالة إذا ما اقتضت الضرورة الفنية لتنفيذ بنود اضافية مستجدة بخلاف البنود الواردة بالمقاييس فيتم التعاقد على تنفيذها وذلك بموافقة السلطة المختصة عن طريق الاتفاق المباشر وبشروط مناسبة أسعار هذه البنود لسعر السوق بموجب لجنة تشكل لدراسة هذه الأسعار قبل التنفيذ.

3.21 الاستلام الابتدائي

- بمجرد انتهاء الشركة من تنفيذ الأعمال المطلوبة طبقا لما هو وارد بالمقاييس - يلزم ان تخطر الشركة المالك بكتاب يعلم الوصول بما يفيد انتهاء جميع الاعمال الواردة بالعقد ويقوم المالك بتحديد موعد لجنة الاستلام الابتدائي ومعاينة هذه الأعمال بمعرفة الجهة المشرفة وبحضور الشركة وعليها ان تقوم برفع جميع المخلفات بحيث يكون الموقع نظيفا تماما وخالي من أي معوقات
- إذا لم تحضر الشركة في الموعد المحدد في الأخطار تتم معاينة الأعمال وتحرير المحضر الدال على ذلك وإبلاغه بكتاب يعلم الوصول بنتيجة المعاينة.
- إذا أتضح من المعاينة أن الأعمال قد تمت طبقا لمستندات العقد فيتم الاستلام الابتدائي ويحرر محضرا بذلك من أربعة صور يوقع عليه مندوب المالك والشركة او مندوبه المفوض وتسلم صوره منه للشركة، ويعتبر يوم الأخطار بالموافقة على الأعمال هو يوم الاستلام الابتدائي. أما إذا أتضح من المعاينة أن الأعمال لم تنفذ على الوجه المطلوب يتم تحرير محضر معاينة بالأعمال المتأخرة ويؤجل الاستلام الابتدائي إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق مستندات العقد.

3.22 الاستلام النهائي

- تضمن الشركة الأعمال وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل مدة عام من تاريخ محضر الاستلام الابتدائي للأعمال ما لم يذكر خلاف ذلك بالمواصفات المرفقة وعندما تنتهي فترة الضمان تقوم الشركة بتحرير خطاب للهيئة يعلم الوصول للاستلام النهائي للأعمال وعليه تشكل لجنة الاستلام النهائي من الهيئة في حضور الشركة لتحرير محضر الاستلام النهائي ورد خطاب الضمان النهائي.
- إذا ظهرت أثناء مدة الضمان أي عيوب في جزء من الأجزاء فعلي الشركة أن تصلح وتجدد هذا الجزء على نفقتها وتحت مسؤوليتها حتى يكون بحالة جيدة.
- إذا قصرت الشركة في إجراء الإصلاح اللازم للأجزاء التالفة أو المعيبة أو التي ظهرت بها أي عيوب فللمالك الحق في أن يجري الإصلاح نيابة عن المقاول وعلي نفقته خصما من قيمه التأمين النهائي وبدون الحاجة إلى إنذار المقاول أو اتخاذ أي إجراء ما
- بعد مرور فترة الضمان المنصوص عليها بالمادة السابقة يعاد معاينة الأعمال التي تم تنفيذها واستلامها استلاما ابتدائياً فإذا أتضح من المعاينة أن الشركة قد قامت بكل التزاماتها طبقا لشروط العقد وأن الأعمال في حاله صالحه وخاليه من أي عيوب أو تلف فيتم الاستلام النهائي للأعمال ويحرر محضرا بذلك يوقع عليه مندوب المالك والشركة أو مندوبها المفوض وتسلم صوره منه إلي الشركة أما إذا تبين خلاف ذلك فيؤجل الاستلام لمدته تحددتها الجهة المشرفة يتم خلالها تنفيذ كل الالتزامات المفروضة علي الشركة بما يرضي الجهة المشرفة وتمتد مدة الضمان تبعا لذلك إلي حين قيام الشركة بالتزاماته ولا يعتبر الاستلام النهائي انه قد تم الا إذا اثبت ذلك في محضر موقع عليه من الجهة المشرفة وتعطي صوره منه للشركة.

3.23 وثيقة التأمين

يجب أن تقوم الشركة بتقديم وثيقة تأمين ضد اخطار المسؤولية المدنية وتغطي كافة اعمال الشركة والمهندسين المشرفين من قبل الهيئة وذلك فور اصدار خطاب الاسناد.

4. محتويات المظروف الفني

يكتب على المظروف الفني الآتي:

المناقصة العامة رقم (3) لسنة 2024/2023م

بشأن تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة

عطاء شركة ()

" العرض الفني "

يجب على مقدمي العطاءات الفنية التوقيع على كل صفحة من الأصل من المفوض من قبل الشركة. يجب أن تبدأ العروض بصفحة المحتويات التي تحدد أرقام صفحات الأقسام المختلفة للعرض، وتكون صفحات العرض مطبوعة على جهة واحدة فقط وبمقاس (A4، التنسيق التلقائي للهوامش بنظام مايكروسوفت أوفيس) ما لم تحتوي تلك الصفحات على كتالوجات أو أي بيانات فنية تحتاج لمقاس أوراق مختلف والتي يجب ألا يتجاوز حجمها مقاس A3 ويجب أن يغطي العرض البنود المطلوبة بشكل كامل متضمناً المعلومات التفصيلية المطلوبة بكراسة الشروط.

يحتوي المظروف الفني المقدم من الجهة مقدمة العطاء على البنود الآتية:

- (1) بيانات الجهة مقدمة العطاء..
- (2) العروض الفنية للأعمال.
- (3) المرفقات.
- (4) جميع مستندات العطاء - موقعة ومختومة بخاتم مقدم العطاء على كل صفحة.
- (5) جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم المذكورة في مستندات العطاء.
- (6) البرنامج الزمني المقترح لتنفيذ أعمال العطاء بطريقة المسار الحرج موضحاً المدد الزمنية لتنفيذ كل جزء من الأعمال.
- (7) طريقة تنفيذ الأعمال (Method Statement) وتشمل وصف مفصل لطريقة التنفيذ التي سيتبعها المقاول لتنفيذ الأعمال المختلفة للمشروع مع بيان العمالة والمهمات والمعدات التي سيتم استخدامها في تنفيذ هذه الأعمال وشرح وتوضيح خطوات التنفيذ وتتابعها لكل عمل على حدة وإرتباط ذلك بالبرنامج الزمني للتنفيذ من ناحية القدرة على تحقيق معدلات الأداء المناسبة والتي تكفي لإنجاز الأعمال في التوقيات المحددة طبقاً لهذا البرنامج.
- (8) شهادة موقعة ومعتمدة من مقدم العطاء بأنه قام بزيارة مواقع المشروع المختلفة وقام بمعاينتها المعاينة الكافية النافية للجهالة.
- (9) بيان عن أسماء ووظائف وخبرات فريق العمل الذي سيقوم بتنفيذ أعمال العقد بالموقع والمجموعات المساندة من الشركة.
- (10) بيانات كاملة عن الشركات من الباطن التي قد يسند إليها جزء من تنفيذ الأعمال أو توريد بعض المهمات مع إرفاق بيان بخبراتهم في مجال العمل المزمع إسناده لهم.

- 11) سابقة الأعمال في المشروعات المماثلة لموضوع العطاء خلال الخمس سنوات الأخيرة.
- 12) بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط لموضوع التعاقد.
- 13) صورة من بطاقة عضوية الإتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء المجددة مع وجود الأصل للإطلاع.
- 14) صورة من البطاقة الضريبية المجددة مع وجود الأصل للإطلاع.
- 15) صورة من السجل التجارى مع وجود الأصل للإطلاع.
- 16) خطاب تفويض موقع ومعتمد من مقدم العطاء بأسماء الأشخاص الذين لهم حق التعامل بإسم مقدم العطاء وبيان مدى هذا الحق وحدوده.
- 17) شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات.
- 18) بيان الشكل القانونى للجهة مقدمة العطاء وعقد تأسيسها.
- 19) ويحتوي المظروف المالى على مجلد الشروط العامة والخاصة ومجلد قوائم الأسعار موقعين من مقدم العطاء وفقاً لما تقضى به شروط الطرح.
- 20) يتم وضع المظروفين داخل مظروف واحد ويدون على المظروف الخارجى اسم المشروع ورقم المناقصة وتاريخ فتح المظاريف.
- 21) ينبغي ألا يحمل المظروف الخارجى أي اسم أو علامة تدل على المقاول.
- 22) في حالة عدم موافقة المقاول على بعض الشروط أو التفاصيل الواردة بمستندات العطاء فعليه أن يشير إلى ذلك في خطاب منفصل يرفق مع مظروف العطاء الفنى موضحاً ملاحظاته.
- 23) ترسل المظاريف بالبريد المسجل ويجوز وضعها في صندوق العطاءات أو تسلم باليد.
- 24) سوف يتم فتح المظاريف الفنية فقط في جلسة فتح المظاريف لإجراء البت الفنى ويتم الاحتفاظ فى المظاريف المالية وتوضع في الخزينة المخصصة لذلك ثم يتم بعد ذلك فتح المظاريف المالية في موعد يحدد فيما بعد للعروض المقبولة فنياً فقط وتسلم المظاريف المالية مغلقة إلى الشركات ذات العروض الغير مقبولة فنياً.
- 25) تفاصيل البيانات المطلوب تقديمها مع العطاء:

بالإضافة إلى البيانات عاليه، يجب على مقدمى العطاءات إرفاق البيانات التالية مع العطاءات المقدمة منهم:

- أ- الهيكل التنظيمى لفريق العمل الذي سيقوم بالتنفيذ فى الموقع موضحاً به أسم ووظيفة كل عضو من الفريق والمهام المكلف بتنفيذها مع توضيح علاقة فريق العمل بالموقع بالفريق المساند له فى المركز الرئيسى للشركة.
- ب- قائمة بمعدات الإنشاء التى يقترح مقدم العطاء إستخدامها فى تنفيذ الأعمال فى الموقع ويجب أن توضح هذه القائمة المعدات المملوكة للشركة والمتوقع أن تكون غير مشغولة وستنقل الى الموقع عند بدء تنفيذ الأعمال وأيضا المعدات التى سيتم تأجيرها أو شرائها للإستخدام فى الموقع عند إسناد الأعمال .

- ج- قائمة بالمواد والمهمات التي يقترح مقدم العطاء إستخدامها فى تنفيذ الأعمال مع تحديد مصادر شرائها وأسماء الموردين والمصانع التي سيتعاقد معها للتوريد مع إرفاق الكتالوجات والمواصفات والبيانات الفنية الخاصة بها.
- د- قائمة بالتجهيزات المؤقتة للمقاول والتي يقترح إنشائها أثناء تنفيذ الأعمال فى الموقع مع تحديد أماكن إنشائها سواء فى الموقع أو خارجه والتي تشمل مكاتب المهندس والمقاول وورش العمل والمخازن وأماكن إقامة العمال ... الخ.
- هـ- أسماء مقاولى الباطن الذين ينوى المقاول إسناد بعض الأعمال إليهم مع إرفاق بيان بخبراتهم فى مجال العمل المزمع إسناده إليهم.
- و- بيان بالإختبارات العملية التي سيقوم بها المقاول للتحقق من جودة تنفيذ الأعمال طبقاً لمتطلبات مستندات العقد مع تحديد المعامل المقترحة لتنفيذ هذه الإختبارات إذا لم يكن من الممكن تنفيذها فى معمل الموقع.
- ز- نظام ضبط وتحقيق الجودة أثناء تنفيذ أعمال المشروع مع تقديم خطة العمل المزمع إستخدامها فى المشروع لتحقيق هذا النظام مع تقديم نماذج من نماذج ضبط وتأكيد الجودة التي سيتم إستخدامها فى المشروع لمتابعة إجراءات تطبيق هذا النظام أثناء التنفيذ.
- ح- نظام تحقيق الأمن والسلامة وتشمل الإجراءات التي سيتم إتخاذها للمحافظة على أمن وسلامة الموقع مثل أعمال الحراسة والإنارة والأسوار المؤقتة مع توضيح وسائل الحماية التي سيتم إتباعها لمنع حوادث العمل والحرائق وأى أخطار أخرى أثناء تنفيذ الأعمال.

(26) العطاءات المقدمة من الشركات:

يجب ان ترفق بالعطاءات المقدمة من الشركات صور من المستندات الخاصة بتكوين الشركة والمستندات التي تبين سلطة الوكلاء المسؤولين مع مايتعلق بذلك من المستندات الأخرى وكذلك يجب أن ترفق بالعطاءات التي تقدم من شركاء أو منشأة خاصة ملخصات رسمية من عقد الشركة او من تكوين المنشأة الخاصة وغيرها من المستندات التي تبين الأشخاص الذين لهم حق التعاقد بإسم الشركاء أو المنشآت الخاصة ومدى هذا الحق وحدوده وكذلك الأشخاص المسؤولين عن مباشرة تنفيذ هذه العقود والذين لهم الحق فى إعطاء مخالصات صحيحة بإسم الشركة أو المنشأة .

ويجب على مقدمى العطاءات أن يرفقوا بعطاءاتهم صورة رسمية من التوكيل الصادر لوكيل الشركة أو وكيل المقاول إذا كان له وكيل يبين فيها مدى سلطة الوكيل ومسئوليته مع بيان رقم السجل التجارى ورقم البطاقة الضريبية وكذلك نماذج إمضاءات الأشخاص المصرح لهم بالتوقيع بالنيابة عن الشركة أو المقاول على أن تكون هذه النماذج على ذات صور عقد الوكالة ويجب أن تكون هذه المستندات مصدقا عليها من السلطات المحلية بالجهات الصادرة منها أو من القنصلية المصرية بالجهة الصادرة بها إذا كانت صادرة بالخارج وفى هذه الحالة يجب إعتمادها من وزارة الخارجية .

وكل عطاء لا ترفق به هذه المستندات أو ترفق به غير كافية أو غير مستوفاه بالطريقة المتقدمة يكون لصاحب العمل الحق فى إستبعاده.

أما الشركات المؤسسة بجمهورية مصر العربية ولها معاملات مستمرة معها فيجوز لها أن تودع لدى هيئة الاقتصاد صوراً رسمية من المستندات السابق ذكرها وتكتفى بأن تشير عند تقديم العطاء إلى أن المستندات المذكورة مودعه على النحو السابق بيانه وأنه لم يحدث تغيير في تكوين الشركة أو في الأشخاص الذين يمثلونها أو تعديل في سلطاتهم والا وجب إيداع صورة رسمية لهذه التعديلات حتى يتسنى لصاحب العمل أن يعلن سائر الوزارات والمصالح الأخرى بها.

وإذا كان مقدم العطاء وكيلاً عن جهة بالخارج أعتبر متضامناً مع موكله في تنفيذ الإلتزامات التي يربتها العقد.

(27) المحل المختار لمقدم العطاء أو ممثله:

يجب على مقدم العطاء أن يبين بعطائه عنوانه (مع أرقام التليفونات والفاكس والبريد الإلكتروني) إن كان مقيماً بجمهورية مصر العربية وتعتبر المكاتبات التي تسلم فيه كأنها أعلنت إليه إعلاناً صحيحاً كما تعتبر المكاتبات التي ترسل بطريق البريد المسجل إلى هذا العنوان كأنها وصلت إليه.

كذلك يجب على مقدم العطاء أو المقاول أن يخطر صاحب العمل كتابة عن أى تغيير يحدث في عنوانه أو عنوان ممثله ولايلزم صاحب العمل بمراجعة أى تغيير فيه مالم يخطر بذلك بالكيفية السابقة. وإذا قصر المقاول في أى وقت في إيجاد ممثل أو عنوان لممثله بجمهورية مصر العربية كما ذكر آنفاً أو إذا لم يتيسر الإستدلال على عنوانه أو عنوان ممثله فكل إخطار يوجه إليه عن طريق الجريدة الرسمية الحكومية أو إحدى الصحف المحلية يعتبر كأنه سلم للمقاول يوم نشره بالجريدة

- ◀ على الجهة مقدمة العطاء الإلتزام والحفاظ على الترتيب أعلاه مع وضع فواصل بين كل بند من بنود المظروف وذلك لتسهيل عملية التفريغ والتقييم اختصاراً للوقت والمجهود.
- ◀ تقدم العطاءات باللغة العربية مع إمكانية استخدام اللغة الانجليزية للمصطلحات الفنية.
- ◀ يجب ترقيم كل الأوراق في محتويات العرض بما فيها الغلاف والفواصل.

4.1 بيانات الجهة مقدمة العطاء

4.1.1 التعريف بالجهة مقدمة العطاء

- تذكر بيانات الجهة مقدمة العطاء من خلال ملء نموذج التعريف بالشركة.
- من حق لجنة البت استبعاد الشركات التي لا تقوم بتقديم نموذج البيانات كامل ومعتمد ومختوم بخاتم الشركة.
- لا يعتد بأي تحالف ما لم يتم ملء نموذج البيانات المذكور وإدراج صورة اتفاق التحالف ضمن المرفقات.
- لا بد من ذكر الهيكل التنظيمي للشركة مقدمة العطاء مع تحديد الإدارات (الفنية، الإدارية، المالية) لكلٍ منهم وكذلك أسماء الأشخاص الممكن الاتصال بهم عند الحاجة.
- يذكر أسماء ووظيفة من لهم الحق في حضور لجان فتح المظاريف.
- ويرفق بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق وحدوده وأسماء المسؤولين مباشرةً عن توقيع العقود وتوقيع الإيصالات وتسليم المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من توقيعاتهم على أن تكون هذه النماذج على ذات صورته العقد أو التوكيل.

- لابد من إرسال السيرة الذاتية للأشخاص اللذين سيتم ذكر أسمائهم كمسؤولين عن المشروع. علماً بأنه لا يجوز تغيير أي منهم إلا بموافقة كتابية من إدارة الشركة.

4.1.2 البيانات المالية للجهة مقدمة العطاء

الكيان القانوني، رأس المال المصدر ورأس المال المسدد، بيانات البنوك المحلية والعالمية التي تتعامل معهم الشركة.

4.1.3 الخبرة وسابقة الأعمال في مجال الأعمال المطلوبة

- لابد أن تقدم الجهة مقدمة العطاء إمكانياتها الفنية بما يضمن لجنة البت بأن الشركة مقدمة العطاء لديها خبرات معتمدة ومؤهلة ومعززة بمجموعات عمل متعددة من مهندسون وفنيون وإداريون متخصصون وذوي خبرات قادرة على توفير الخدمات المطلوبة بأعلى مستوى وكفاءة وألا سوف يتم استبعاد عرض الجهة المتقدم غير الملتزمة بهذا الشرط.
- لأغراض التقييم على الجهة المتقدمة أن توضح في العرض سابقة الخبرة في مجال المناقصة على شكل الجدول المرفق في النموذج الخاص بسابقة الأعمال.
- جدير بالذكر أنه يفضل أن يرفق مع العرض شهادات من الجهات المذكورة في الجدول السابق تؤكد ما ورد فيه أو صور هذه الشهادات أو صور عقود الاعمال ولن يؤخذ في التقييم أي خبرات غير مرفقة بهذه المستندات.
- يجب ان لا تقل سابقة أعمال الشركة المقدمة للعرض عن (ثلاث سنوات) في مجال المناقصة.
- من حق لجنة البت استبعاد الشركات التي لا تقوم بتقديم البيانات كاملة ومعتمدة ومختومة بخاتم الشركة.

4.2 العروض الفنية للأعمال

لابد أن يقوم كل مقدم عطاء بتحديد الأصناف والبدائل التي سيقدمها في كل بند مرفقا بها الكتالوجات الفنية وكافة المواصفات الفنية التي تمكن الهيئة من دراسة عرضه الفني على النمط الآتي: -

4.2.1 نوع المواد المستخدمة

تقوم الجهة مقدمة العطاء بتحديد إسم ونوع الصنف المطلوب وأي بيانات فنية يري أنها لازمة لإتمام الدراسة.

4.2.2 المواصفات الفنية

يتم توضيح المواصفات الفنية التفصيلية للأجهزة المطلوبة مع إعتبار التفاصيل الواردة بالمواصفة الفنية لكل بند من البنود المطلوبة هو الحد الأدنى للمعلومات.

4.3 المرفقات

وثائق قانونية وإدارية للعطاءات

- صورة رسمية من عقد التأسيس والنظام الاساسي مع العطاءات المقدمة من الشركات، وبالنسبة لشركات الأشخاص يرفق صورة رسمية من عقد المشاركة، أما المنشآت الفردية يرفق صورة رسمية من قرار تأسيسها.
- مستخرج حديث من السجل التجاري الخاص بالشركة.
- صورة من البطاقة الضريبية الخاصة بالشركة مدون بياناتها ألياً، وموضحا بها آخر اقرار

- ضريبي (صورة واضحة).
- مستخرج رسمي من بطاقة عضوية الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء (فئة رابعة على الأقل) في مجال الاعمال التكاملة.
- صورة مما يفيد أن الشركة مسجلة وفقا لأحكام قانون رقم 67 لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- شهادة من الجهات المذكورة في جدول سابقة الأعمال أو على الأقل صور عقود أو أوامر التوريد.
- الطريقة المقترحة وخطة وأسلوب تنفيذ الاعمال والبرنامج الزمني لتنفيذ نطاق العمل المقترح شاملا المهام الرئيسية والمهام التفصيلية لتنفيذ الاعمال.
- الهيكل التنظيمي للجهاز الفني والاداري المقترح لمقدم العطاء والبرنامج الزمني لإعداد الأعمال المطلوبة وبيانات وخبرات الكوادر التي ستقوم بأعداد المطلوب.
- صورة رسمية من كارنيه نقابة المهندسين المصرية للمهندسين العاملين بالمشروع.
- بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجب قانونا حسب الأحوال.
- أية معلومات توضيحية أخرى.

وثائق قانونية وإدارية للتحالفات

- بيان باسم مقدم العطاء (ممثل التحالف) وجنسيته وطبيعة نشاطه.
- صورة من عقد التحالف.
- إقرار صادر من ممثل التحالف يقر فيه بمسئوليته الجنائية والمدنية والمالية.
- أسماء جميع أعضاء التحالف /الشركاء وجنسياتهم وكافة بياناتهم المتعلقة بإنشائهم ونظامهم الاساسي وآخر ثلاث ميزانيات معتمدة لهم.
- بيان يتضمن مهمة كل عضو من أعضاء التحالف.
- الشركة الأم لكل عضو من أعضاء التحالف وكافة بياناتها وجنسيته وثلاث ميزانيات الاخيرة المعتمدة لها ... الخ.
- مخطط يوضح توزيع المسؤوليات داخل أعضاء التحالف وتحديد أفراد فريق العمل الرئيسيين وتفاصيل اي اتفاقيات بين أعضاء الائتلاف فيما يتعلق بهذا المشروع.

5. محتويات المظروف المالي

يكتب على المظروف المالي الآتي:

بشأن المناقصة العامة رقم (3) لسنة 2024/2023م

بشأن تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة

عطاء شركة ()

" العرض المالي "

يحتوي العرض المالي المقدم من الجهة مقدمة العطاء على قيمة كل بند على حده من البنود المطلوبة بكراسة الشروط والمواصفات وذلك مع مراعاة الآتي: -

- 1) أن تكون الفئات بالعطاء مدونة بالجنيز المصري، ومكتوبة بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقمًا وحروفًا باللغة العربية دون كشط أو تغيير أو تحشير.
- 2) أن تشمل القيم المقدمة من الشركة مقدمة العطاء جميع الضرائب والرسوم والمصروفات والإلتزامات أيا كان نوعها بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وفي حالة عدم طلب اضافة الضريبة يعتبر السعر شامل الضريبة على القيمة المضافة.
- 3) بالنسبة للألات والمعدات والمكونات الداخلة في المشروع والتي سيتم إستيرادها من الخارج يجب ان لا تشمل تلك القيم المقدمة من الشركة مقدمة العطاء أية ضرائب أو رسوم أو رسوم جمركية حيث أن الهيئة معفاة منها بموجب أحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته وذلك بموجب إصدار مستندات الشحن بأسم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وإنهاء جميع الإجراءات والتسليم بموقع العمل.
- 4) صاحب العطاء مسئول عن مراجعة المبالغ المقدمة منه سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها.
- 5) تظل الأسعار التي يتم الترسية بها على الشركة ثابتة دون أية زيادة طوال مدة التنفيذ ولا يحق لمن ترسو عليه المناقصة المطالبة بأي زيادة في الاسعار لأي سبب.
- 6) يعمل بأي تخفيض في الأسعار الواردة بالعطاء على أن يصل للهيئة قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف.
- 7) يكون للهيئة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها، وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك. ويعتد بسعر الوحدة طبقاً للسعر المبين بالحروف، ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة.
- 8) يجب على مقدمي العطاءات الإلتزام بتسعير بنود العملية بنفس الترتيب المدرج بقوائم فئات والكميات.

6. نماذج تقديم العروض

6.1 نماذج بيانات الشركة

6.1.1 نموذج نقطة الاتصال

| | |
|--|-------------------------|
| | الفرع التابع له المسئول |
| | عنوان الفرع التابع له |
| | اسم الشخص المسئول |
| | المسمى الوظيفي |
| | هاتف أرضي |
| | هاتف محمول |
| | فاكس |
| | البريد الإلكتروني |

6.1.2 نموذج سابقة أعمال الجهة مقدمة العطاء

| الجهة | العنوان | الشخص المسئول | التليفونات / البريد الإلكتروني | الأعمال المنفذة | قيمة الأعمال |
|-------|---------|---------------|--------------------------------|-----------------|--------------|
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |

6.1.3 نموذج البنوك التي تتعامل معها الشركة

| اسم البنك | العنوان | تليفون / بريد إلكتروني |
|-----------|---------|------------------------|
| | | |
| | | |
| | | |

6.2 نموذج خطاب العطاء

اسم الشركة /

الموضوع: عطاء عملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة.

السيد / رئيس الإدارة المركزية للتعاقدات

تحية طيبة وبعد،،،،

- 1) استجابة لدعوتكم لتقديم عطاءات للمناقصة العامة التي صدرت بتاريخ 2023/08/05م تحت عنوان " عطاء عملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة " وطبقاً للتعليمات الصادرة لمقدمي العطاءات (شاملة كل الملاحق والمستندات القانونية والإضافات) (التعليمات) يتقدم الموقعون أدناه بموجب هذا الخطاب بعطائهم للهيئة طبقاً لكراسة الشروط والمواصفات والمستندات القانونية والملاحق لهذا الموضوع وفق ما هو مبين في العرضين الفني والمالي المصاحبين لهذا الخطاب (عطاؤنا).
- 2) نقر بأن التعليمات وكل المستندات التي قدمتموها لنا (شاملة كل المستندات القانونية والملاحق لهذا الموضوع والعرضين الفني والمالي المصاحبين) صحيحة وملزمة شاملة أي جزء من أي من تلك المستندات لم توقع عليها كما نؤكد أننا قد أخذنا بعين الاعتبار في التقدم بعطائنا إضافاتكم أرقام (تذكر في حالة صدورها) والتي أرسلت لنا أثناء مدة العطاء ومرفق مع هذا الخطاب نسخة موقعة على كل منها.
- 3) نقر بأننا قد تعرفنا تماماً قبل التقدم بعطائنا على القوانين والقرارات المصرية وكل الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى السائدة في هذا المكان وفي مصر والتي قد تؤثر على أعمال التقييم المقدمة في عطائنا وإن مسؤولية التحقق من هذه المعلومات والبيانات والمستندات تقع على عاتقنا دون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وأنا لن نرجع على الهيئة بأية مسؤولية في هذا الخصوص.
- 4) القيم المقدمة في عرضنا المالي وكل المعلومات والبيانات المرفقة مع عطائنا كاملة وبدون أي تحفظات أو مضامين فنية و / أو مالية خفية لقد فحصت كل المعلومات والبيانات المشار إليها بدقة تامة وهي دقيقة من كافة النواحي .
- 5) نوافق على الالتزام بهذا العطاء لمدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو لمثل تلك المدة التي تم تمديدتها وتحديدها طبقاً للتعليمات وسيظل عطاءنا ملزماً لنا أثناء تلك المدة.
- 6) مرفق مع عطائنا تأمين العطاء (التأمين الابتدائي) بمبلغ إجمالي مقداره فقط 250,000 جنيه لا غير ويتكون تأمين العطاء من (خلال شيك مصرفي او معتمد / خطاب ضمان او السداد من خلال ماكينات التحصيل الإلكتروني الموجودة بالهيئة p.o.s) نوافق على قيامكم بمصادرة تأمين العطاء في الظروف وبالطريقة المحددة في تعليمات المناقصة.
- 7) نقر إنكم قد تقومون بإلغاء عملية المناقصة في أي وقت لأي سبب تعتقدون انه مقبول ونقر إنكم لن تتحملوا أي مصاريف تحملناها في تقديم العطاء .
- 8) مرفق مع هذا الخطاب شهادة بصحة توقعيات ممثلينا المفوضين.

- (9) نشهد بأن هذا العطاء قد تم إعداده بدون اتصال أو تعاون مع شركات أو مؤسسات أخرى وأشخاص آخرين تمت دعوتهم لتقديم عطاءات باستثناء ما قد يكون قد تم إيضاحه للهيئة وتمت الموافقة عليه أصلاً من قبل الهيئة قبل تقديم هذا العطاء مثل تلك الموافقة المرفقة مع عطاءنا.
- (10) نشهد بأن هذا العطاء معتدل من كافة الوجوه ولا يتضمن أي ترتيب سرى أو احتيالي.

مقدم العطاء

7. مشروع العقد

عقد عملية

تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية

بأبو خليفة - القنطرة غرب

إنه في يوم الموافق: / / 2023 حرر هذا العقد بين كل من :
1.

(طرف أول)

2.

(طرف ثاني)

تمهيد

نظرا لحاجة الهيئة الاقتصادية لقناة السويس لعملية تنفيذ أعمال سور وبوابات بالمنطقة الصناعية بأبو خليفة - القنطرة غرب وتقدم السيد رئيس الهيئة على التعاقد وطبقا للعرض الفني المالي المقدم منهم لكونه مطابقا للشروط والمواصفات الفنية المطلوبة وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد والتصرف تم الاتفاق على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق مباشرة والشروط والمواصفات الفنية بين الهيئة والشركة والعرض الفني المالي المقدم من الطرف الثاني وموافقة السيد رئيس الهيئة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين وإخطار الترسية الصادر من ممثلي الطرف الأول بصفته جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا له وتمتعا لأحكامه.

البند الثاني

إلتزامات الطرف الثاني

1- تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه:

ملحق(1): وصف موضوع العقد.

ملحق(2): وثائق المشروع (مقايمة الأعمال /قوائم الكميات/اللوحات التنفيذية/المواصفات الفنية)

ملحق(3): العرض الفني المالي المقدم من الطرف الثاني وإخطار الترسية الصادر من ممثلي الطرف الأول.

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ العملية طبقا للشروط والمواصفات الفنية المطروحة والعرض الفني المالي المقدم من الطرف الثاني والمقبول فنيا واللوحات والرسومات الهندسية المعتمدة من ممثلي الطرف الأول.

البند الرابع

قيمة الأعمال موضوع التعاقد مقدارها مبلغ وقدره(فقط جنيه مصرى لا غير) شامل جميع أنواع الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة علي أن يتم سداد مستحقات الطرف الثاني كالتالي:

▪ 25%دفعة مقدمة عند التعاقد وبدون خطاب ضمان

- نسبة 95% كحد أقصى من قيمة الأعمال المنفذة بالمستخلصات المقدمة من الطرف الثاني بواقع مستخلص كل شهر والباقي 5% عند عمل المستخلص الختامي.
- نسبة 75% من قيمة التشوينات المدرجة بالمستخلصات المقدمة من الطرف الثاني بنظام المستخلصات الجارية والصالحة للصرف تقدم للادارة المختصة في ضوء الأعمال التي يتم تنفيذها على الطبيعة والمدونة بدفتر الحصر الموقع عليه من المهندس المشرف على العملية والطرف الثاني بشرط الا تكون قد أدخلت في الاعمال المستديمة.
- أى مدد توقف ناشئة عن عدم توفير التمويل في الموعد المحدد خلال 60 يوما من تاريخ الاعتماد لسبب غير راجع للطرف الثاني يجوز للطرف الثاني أن يطلب تعويضا بمدة اضافية تضاف الى مدة المشروع وعلى أن يتم عمل مستخلص ختامي للأعمال فور الانتهاء منها وتحرير محضر استلام ابتدائي يفيد أن العملية تم تنفيذها طبقا للشروط والمواصفات الفنية والعرض الفنى والمالى المقبولين فنيا واطار الترسية ويتم الدفع بنظام الدفع الالكتروني على حساب الطرف الثاني

البند الخامس

مدة تنفيذ العملية اثني عشرة شهرا تبدأ من تاريخ استلام أخطار الترسية الصادر من ممثلى الطرف الأول بصفته أو الدفعة المقدمة أو استلام الموقع خاليا من الموانع أيهما لاحق.

البند السادس

يلتزم الطرف الثاني أن يودع فى فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اليوم التالى لاختاره بأخطار الترسية خطاب ضمان بنكى كتأمين نهائي يعادل (5%) من اجمالى العملية.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول بالآتى:

- اعتماد وثائق المشروع - الشكل العام (الخرائط العامة-موقع المشروع-الأطوال).
- تشكيل لجنة هندسية لحصر الأعمال المنفذة ومراجعتها على الطبيعة والتوقيع على الدفعات والختامى بحضور ممثل الطرف الثانى.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة للتنفيذ.
- اتاحة الموقع لممثلى الشركة طوال أيام العمل الاسبوعية على مدار اليوم.

البند الثامن

يلتزم الطرف الثانى بالآتى:

- يتم الالتزام بجميع فقرات المسلسل رقم 3-17 بكراسة الشروط الخاصة بالعملية.
- مباشرة العمل وتنفيذ الأعمال طبقا لوثائق المشروع (مقاسية الأعمال /اللوحات التنفيذية/المواصفات الفنية).
- اعتماد البرنامج التصميمى ومقايسة الأعمال والرسومات والبرنامج الزمنى للعملية بعد أخذ موافقة ممثلى الطرف الأول.
- ضمان سلامة العاملين بالموقع أثناء التنفيذ واتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لذلك.
- اتباع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ والمعينة من الطرف من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشارى المشروع.
- الالتزام بالرسومات الاضافية أو التعليمات اللاحقة بشرط أن تكون فى الحدود التى لا تخل أو تلحق الضرر بأعمال قد سبق تنفيذها لذلك.
- تقديم ما يفيد الاعفاءات الحاصل عليها (التأمينات الاجتماعية-ضريبة الأرباح التجارية والصناعية -الدمغات)

البند التاسع

على الطرف الثانى اتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية المتعلقة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد ويلتزم الطرف الثانى بحفظ النظام داخل الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس كما يلتزم الطرف الثانى بالحفاظ على ممتلكات الهيئة والأفراد أثناء فترة التنفيذ ويعتبر مسئولاً عن مخالفة ذلك مسئولية مباشرة دون تدخل من الطرف الأول باصلاح التلغيات على حسابه خصماً من مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الادارية اللازمة لذلك.

البند العاشر

يضمن الطرف الثانى الأعمال محل العقد لمدة عام من تاريخ التسليم الابتدائى وذلك دون الاخلال بمدة الضمان المقررة بالقانون المدنى.

البند الثانى عشر

يلتزم الطرف الأول باستلام العملية محل هذا العقد فى المواعيد المحددة للاستلام الابتدائى وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها.

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثانى قيمة الأعمال التى تم تنفيذها من واقع دفتر الحصر لأعمال المنفذة على الطبيعة وذلك على حسابه المدون بملف العملية وبطريق المستخلصات الجارية والصالحة للصرف لأعمال المدونة بدفتر الحصر والمنفذة على الطبيعة وفى حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة فى المواعيد المحددة خلال ستون يوماً يلتزم بأن يؤدى للطرف الثانى ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان.

البند الرابع عشر

للطرف الأول زيادة أو نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (25%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار مع مراعاة تعديل مدة تنفيذ العملية طبقاً لحجم الزيادة أو النقصان.

البند الخامس عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة التنفيذ طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية وفى حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول ادارة العقد خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الاجراءات الآتية:

1. فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
2. قيام ادارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فني ومالى وقانونى للسلطة المختصة ويجوز لها الاستعانة باستشارى متخصص للمساعدة فى دراسة الخلاف وتقديم الرأى.
3. تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد وإذا ترتب على التسوية الودية أى أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف وفى جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار فى تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا العقد.

البند السادس عشر

يتعين على كل طرف عدم الافصاح للغير وبذلل قصارى الجهد فى الحفاظ على سرية جميع المعلومات الشخصية التى كشف عنها الطرف الآخر بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر المستندات الموسومة بالسرية والمعلومات الفنية والوثائق والعمليات والخبرة والمعلومات غير المنشورة الأخرى باستثناء ما يفوض به كتابة من قبل الطرف المفصح.

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثانى بتنفيذ العملية محل هذا العقد بنفسه ولا يجوز له النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها للغير ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك ويكتفى فى هذه الحالة بتصديق البنك دون الإخلال بمسئولية الطرف الثانى عن تنفيذ العقد كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للطرف الأول بصفته قبله من حقوق.

البند الثامن عشر

إذا أخل الطرف الثانى بأى شرط من شروط التعاقد يكون للطرف الأول تطبيق القانون رقم 182 لسنة 2018 بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة.

البند التاسع عشر

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلاته على هذا العقد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا العقد.

البند العشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما وأن جميع المكاتبات والمراسلات والاعلانات والاحذارات التى توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية وفى حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه اخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوماً بخطاب مسجل بعلم الوصول والا اعتبرت مكاتباته ومراسلاته واعلاناته وخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية

البند الحادى والعشرون

يقبل الطرفان التعديلات التى يجريه مجلس الدولة عند مراجعة العقد.

البند الثانى والعشرون

أى خلاف فى تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أى مادة من مواد العقد يرجع فى شأنه الى لجنة فنية ومالية وقانونية من الطرفين وفى حال عدم توصل الطرفان الى حسم الخلاف تكون الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل فى كافة المنازعات التى قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد.

البند الثالث والعشرون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ سلمت احداها الى الطرف الثانواحتفظ الطرف الول بالأصل والنسخ الاخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

طرف ثانى

طرف أول

الهيئة الاقتصادية لقناة السويس

رئيس الهيئة

التوقيع:

التوقيع:

الختم:

الختم: